محتويات العدد

عام مضى يقطر دماً	د. حيدر رشيد	٢
البنك الأردني الكويتي وكابيتال بنك ... ما هو المطلوب؟؟؟		٣
لجنة العمل في مجلس الأعيان تلتقي رئيس الإتحاد العام وأعضاء المكتب التنفيذي		٤
مدير عام المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي تلتقي رئيس الإتحاد العام وأعضاء المكتب التنفيذي		٨
مركز التدريب المصرفي والمالي يعلن عن برنامجه التدريبي الأول		٢٠
مركز التدريب يعقد ورشة (مهارات كشف التزوير والاحتيال المصرفي في العقبة)		٢٣
وداعاً فيدل كاسترو		٣٢
مستشارك العمالي		٣٥

المقالات والآراء المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

موقع النقابة

الحوار

مجلة دورية تصدر عن

النقابة العامة للعاملين في المصارف والتأمين والمحاسبة

رئيس التحرير

د. حيدر رشيد

رئيس النقابة العامة

مجلس الإدارة

سمارة الخطيب / نائب الرئيس

هشام كساب / امين السر

امجد قموه / امين الصندوق

النقابة العامة للعاملين في المصارف

والتأمين والمحاسبة

العنوان : عمان، الأردن - أم أذينة -

شارع النجف

هاتف: ٠٠٩٦٢-٦-٥٥٦١٧٠٩

فاكس: ٠٠٩٦٢-٦-٥٥٦١٧٠٣

الموقع الالكتروني:

www.gtubia.org.jo

البريد الالكتروني:

info@gtubia.org.jo

طبع في مطابع الدستور التجارية

عام مضى يقطر دماً وعام جديد يحمل الأمل

د. حيدر رشيد

هو عام ليس كغيره من الأعوام؛ ذلك الذي انقضى قبل صدور هذا العدد من المجلة ..... عام كان على وشك أن يكون هنا في الأردن سعيداً لولا أن تبللت خواتيمه بدماء طاهرة بريئة لا ذنب لأصحابها إلا أن الإرهاب والتطرف لم يجد تعبيراً عن هزائمه الميدانية إلا عنفاً أعمى توزعت آثاره على العالم، ولم يفرق في وطننا بين مواطن آمن، وجندي ديدنه حماية وطنه وأهله، وسائح جاء يطلب الدفء والأمان هنا في الأردن، فحوّل القتلة أحلامه الى موت لم يكن يعلم أنه سيلاقيه في قلعة الكرك التي قطع آلاف الأميال؛ ليستشرف التاريخ في خفاياها ودهاليزها الساحرة.

هذا التطرف والقتل الذي يلبس لبوس الدين، ويرتكب باسمه أبشع الجرائم مدعوماً بقوى خارجية إقليمية ودولية، وبعضها شقيقة أوجدته ودعمته مصالح سياسية هدفها إسقاط أنظمة بعينها، وتقسيم دول عربية الى دويلات وصولاً الى تحقيق ما تم التبشير به، والتخطيط له منذ سنوات طويلة، لصياغة شرق أوسط جديد تكون فيه إسرائيل طرفاً رئيساً معترفاً به بل مرجعية لا مجال لتجاوز مصالحها الاستراتيجية بأي شكل من الأشكال.

لقد مر العام المنصرم على الأردنيين، وهم بمنأى عن الإرهاب الذي أوشك أن يدمر دولاً مجاورة، ولولا بعض الحوادث هنا أو هناك، والتي تختلف الآراء في تسميتها بالذئاب المنفردة، أو الخلايا النائمة، ولولا ذلك لمرّ علينا العام كغيره من الأعوام، لكن نهاياته المغموسة بالدماء جاءت مختلفة. ورغم الهبة الشعبية الرائعة التي وقفت في وجه الإرهاب، وظاهرته الغريبة علينا، وردة الفعل الأمنية التي لم تسمح لهذه الظاهرة أن تتمدد، وتنتج ارتدادات خطيرة لكانت العواقب أكثر خطورة، لكن الخوارج أبوا إلا أن يختموه بدماء الأبرياء، وبمظاهر الترقب التي باتت تلف حياتنا، وتسيطر علينا تحسباً وحيطة على أبنائنا ووطننا.

عام يقطر دماً مضى غير مأسوف عليه، وها هم عمالنا، وها هو شعبنا ينظر الى المستقبل بأمل كبير بأن لا يمر العام الحالي إلا وقد تخلص وطننا وأمتنا العربية والعالم بأسره من الإرهاب، وليخسأ داعموه عسى أن يتعلموا من أخطائهم، وجرائمهم المتتالية ولا آراهم كذلك.

الإتحاد العام يطالب رئيس الوزراء بتعديل الحد الأدنى للأجور

اللجنة الثلاثية توافقت على (300) دينار شهرياً باستثناء أحد ممثلي أصحاب العمل

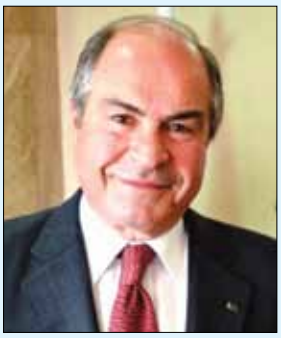

وجه رئيس الإتحاد العام لنقابات عمال الأردن مازن المعايطة مذكرة الى رئيس الوزراء أكد فيها بأنه رغم توافق لجنة العمل الثلاثية على رفع الحد الأدنى للأجور الى (٣٠٠) دينار شهرياً استجابة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية باستثناء أحد ممثلي أصحاب العمل، فإن مجلس الوزراء لم يتخذ قراراً بهذا الشأن حتى الآن مؤكداً بأن هنالك حاجة منذ خمس سنوات لزيادة الحد الأدنى، وفيما يلي نص المذكرة:

تعلمون دولتكم الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها عمالنا اليوم نتيجة ارتفاع تكاليف المعيشة، ومتطلبات الحياة اليومية الاقتصادية والاجتماعية، مما يتطلب منا جميعاً مراعاة ظروف هذه الفئة الاجتماعية الكبيرة، وخاصة الأجور التي يتقاضاها هؤلاء العمال، إذ تم رفع الحد الأدنى للأجور الحالية إلى ١٩٠ ديناراً منذ بداية عام ٢٠١٢، وقد مضى الآن حوالي خمس سنوات على هذا القرار، مما ارتأت معه اللجنة الثلاثية لشؤون العمل والمعنية بإقرار الحد الأدنى للأجور في البلاد أن تدرس رفع الحد الادنى المعمول به، وتعمل على رفعه استجابة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وتوافقت اللجنة على (٣٠٠) ثلاثمائة دينار شهريا باستثناء أحد ممثلي الأخوة أصحاب العمل، مما اضطر معه معالي وزير العمل السابق إلى رفع الأمر إلى مجلس الوزراء الموقر؛ لاتخاذ القرار المناسب بهذا الخصوص، وذلك طبقاً لأحكام قانون العمل الأردني رقم ٨ لسنة ١٩٩٦، ولكن حتى الآن لم يتخذ المجلس الموقر قراره بهذا الشأن، آملين أن يتخذ مجلس الوزراء الحالي قراره برفع الحد الأدنى للأجور؛ نظراً للظروف المعيشية التي يعيشها العمال، وحاجتهم الماسة إلى زيادة الحد الأدنى المقرر منذ خمس سنوات، وهناك مطالب يومية من العمال ومنظماتهم النقابية بإيلاء هذا الأمر الاهتمام المطلوب، وتفويت الفرص على من يحاولون استغلال هذه الظروف، والتلاعب بمشاعر العمال، واستثارة عواطفهم.

شاكرين لدولتكم حسن اهتمامكم وتعاونكم وحرصكم على توفير أجواء مناسبة للعمل.

رئيس الإتحاد

مازن المعايطة

البنك الأردني الكويتي وكابيتال بنك ما هو المطلوب؟؟؟

دون غيرهم من البنوك العاملة في الأردن، وبعد أن بات العاملون في القطاع المصرفي في الأردن يحصلون على راتب الشهر السادس عشر الذي يحصل عليه أيضاً العاملون في عشرات المؤسسات الأخرى العاملة في العديد من القطاعات، لا تزال إدارتا البنك الأردني الكويتي و كابيتال بنك ترفضان مساواة العاملين في البنكين بزملائهم في كافة البنوك الأخرى، والحجج بطبيعة الحال غير مقنعة، والهدف كما يبدو إثبات أن صاحبي القرار في البنكين يودان إثبات أن تجربتهما في تولي حقيبة وزارة العمل أعطتهما حصانة وخبرة في مواجهة النقابات العمالية ومطالب العاملين.

لا تودّ النقابة من جانبها إثبات شيء خاص، وموقفها يتلخص بأنه مهما طالت مدة النزاع العمالي مع إدارتي البنكين، وطبيعة العقلية التي تفكران بها، فإن هذا المطلب سيبقى قائماً كما هو بقاء النقابة، ومهما كان قرار المحكمة العمالية التي سيصل إليها ملفي النزاعين حتماً، والتي تثق النقابة بنزاهتها و عدالة قراراتها فإن ذلك لا يسقط عن البنكين واجب مساواة العاملين لديهما بغيرهم، ولن يمنع النقابة من الاستمرار في المطالبة بهذا الحق وبغيره أيضاً، ويبقى السؤال الكبير قائماً (ما الذي تريد إثباته إدارتا البنكين بموقفهما من التعامل مع ممثل الموظفين القانوني وقضاياهم؟؟؟)

لجنة العمل في مجلس الأعيان تلتقي رئيس الإتحاد العام وأعضاء المكتب التنفيذي للإتحاد

في خطوة هامة أكدت الاهتمام الذي يبديه رئيس وأعضاء لجنة العمل و التنمية الاجتماعية في مجلس الأعيان بقضايا العمال والنقابات الممثلة لهم، قام وفد من اللجنة برئاسة رئيسة اللجنة السيدة هالة بسيسو لطوف وعضوية السيد سمير مراد مقرر اللجنة والسيد محمد جواد حديد والسيدة فداء حمود يرافقهم عدد من كبار موظفي المجلس ذوي العلاقة باللجنة بزيارة الى مقر الإتحاد العام لنقابات عمال الأردن، وذلك بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢١، حيث كان في استقبالهم الزميل مازن المعايطة رئيس الإتحاد العام لنقابات العمال، وعدد من أعضاء المكتب التنفيذي (رؤساء النقابات العمالية).

رحب الزميل رئيس الإتحاد برئيس وأعضاء اللجنة مؤكداً أن هذه الخطوة غير مسبوقة، وعّرف بعد ذلك برؤساء النقابات العمالية، ومن ثم أشار الى دور الإتحاد العام لنقابات العمال الذي يعمل دون تغليب مصلحة طرف على طرف آخر قائلاً أن الإتحاد أبرم من خلال النقابات العمالية في آخر خمس سنوات حوالي (٣٨٠) اتفاقية جماعية تحقق بموجبها أكثر من (٦٠٠) مليون دينار أردني مكاسب جديدة للعمال موثقة بالكامل، ومنشورة في الجريدة الرسمية، فعلى سبيل المثال نقابة العاملين في الكهرباء توقع اتفاقية مع شركة الكهرباء، فهذه الاتفاقية تحقق بموجبها تعديلات كلفتها مليوني دينار من خلال زيادات على الراتب، وغلاء معيشة، وتأمين صحي، فهذه

الاتفاقيات يتم توقيعها بعد تقديم مطالب من النقابة الى صاحب العمل، وبعد الحوار يتم توقيع اتفاقية جماعية حسب أحكام قانون العمل الأردني، ويكون لهذه الاتفاقية مدة معينة، و أنا أزعم بأن الأرقام التي ذكرتُها عن المكاسب التي حصل عليها العمال من خلال الاتفاقيات لا يوجد حركة نقابية في العالم حققت مثل هذه الامتيازات، وأنا مطلع على ذلك بحكم كوني عضو لعدة دورات في مجلس إدارة منظمة العمل الدولية، حيث تمر على المجلس كافة الاتفاقيات الموقعة في العالم.

في جانب آخر أنا أؤكد أنه لا يوجد حركة نقابية تجري بها الانتخابات من القاعدة الى القمة، ومستقلة في الوطن العربي، إلا في الأردن، وأنا أعلم أيضاً أنّ بعض الدول الأوروبية ليست في مستوى حركتنا النقابية، فنحن نتميز بالوعي والإيمان، أما فيما يتعلق ببعض العقبات والإختلالات التي حصلت بعد ما سمي بالربيع العربي، فهناك بعض المؤسسات ومراكز الدراسات التي صنعت ما يسمى بالنقابات المستقلة، وذلك تحت شعار التعددية النقابية، وهذه المؤسسات قامت بتجميع بعض الأشخاص الذين خاضوا الانتخابات النقابية ولم ينجحوا فأسسوا ما أسموه (بالنقابات المستقلة) وفي البداية وجدوا من يدعمهم، لكن منظمة العمل الدولية والإتحاد الدولي للنقابات (ITUC) اكتشفوهم وأوقفوا التعامل معهم.

إنّ الشيء المميز لهذه المؤسسات والمراكز، أنها تحصل على دعم خارجي تستغله في عقد ورشات عمل مترافقة مع إعلانات وتدعو لها بعض النواب والصحفيين تدعو بعضها الى مؤتمرات شكلية تعلن بعدها عن تشكيل نقابات جديدة تبدأ بالمزاودة على النقابات القائمة الأمر الذي سبب إرباكا كبيراً وخاصة تجاه العمال، وأصحاب العمل مما يضعهم في حيرة حول مع أي من النقابات يتعاملون، وهذا يؤثر بطبيعة الحال على مصالح العمال.

الآن نحن مهتمون جدّاً بالتعاون مع مجلس الأعيان، ولجنة العمل والتنمية الاجتماعية في المجلس، وخاصة ان قانون العمل سيبحث من جديد في الدورات القادمة. وهنالك بعض التعديلات المطلوب إجراؤها عليه، وهي تعديلات بسيطة، وزملاؤنا في لجنة العمل في مجلس النواب التي يرأسها زميلنا خالد زاهر الفناطسة وهو نائب رئيس الإتحاد العام للنقابات، سيعملون على إقرار هذا القانون بسرعة وسيُحوّل بعد ذلك الى مجلس الأعيان، وسيكون للجنتكم دور مهم في مناقشته وإقراره ونحن جاهزون إذا رغبتم بالاستئناس برأينا.

• هالة لطوف

كلمة السيدة هالة بسيسو لطوف رئيسة لجنة العمل والتنمية الاجتماعية في مجلس الأعيان:

«أشكركم على استقبالكم لنا في مقر الاتحاد العام لنقابات العمال، وما أود أن أقوله هو أنه بدون حركة عمالية لا نستطيع العمل، وأنا باعتباري اخصائية تنمية اجتماعية أقول لكم إنه بدون عمل محترم وكرامة إنسانية، ليس هنالك إنجاز، فهنالك بعض البلدان نسبة البطالة فيها صفر ولكن معدلات الفقر مرتفعة جداً، وهذا يدل على أهمية العلاقة بين الفقر، والعدالة الاجتماعية، وهذه الأمور تمس صلب عمل النقابات العمالية، وفي هذا المجال لدينا كلجنة عمل بعض الاستفسارات وأنا أتشرف بأن أعمل مع هذه اللجنة وأشكر بشكل خاص معالي سمير مراد الذي كان له فضل في ترتيب هذا اللقاء، وأريد إذا رغبتم إعطاؤنا الآن بعض التفاصيل أو تقديم ورقة مكتوبة بهذا الخصوص، أو أن تنتظروا تحويل مشروع قانون العمل إلى مجلس النواب ومن ثم إلى مجلس الأعيان.

في جانب آخر لدي رغبة بمعرفة نسبة الانتساب للنقابات العمالية وكم يمثل هذا الانتساب من حجم القوى العاملة الأردنية، وهل هذه نسبه مناسبة، كما أود أن أسمع عن بعض التحديات التي تواجهها الحركة النقابية، وأنا بحكم الخلفية التي جئت منها إلى هذه اللجنة، أرغب بمعرفة كيفية ضمان حقوق العمال بموجب القانون النافذ، وكيف يستطيع الاتحاد العام أن يساعد العمال على ضمان حقوقهم، وما هي الآلية التي يستطيع بها الدفاع عن العمال الذين يطالبون بحقوقهم؟"

• سمير مراد

كلمة السيد سمير مراد مقرر لجنة العمل والتنمية الاجتماعية في مجلس الأعيان:

«بسم الله الرحمن الرحيم، و شكراً على حسن الاستقبال، و أنا أودُّ الاعتذار عن زملائي الآخرين أعضاء لجنة العمل و التنمية الاجتماعية في مجلس الأعيان الذين لم يتمكنوا من

الحضور لظروف طارئة، وأود الإشارة الى أن آلية العمل معروفة لي فأنا بحكم رئاستي لمجلس إدارة شركة توزيع الكهرباء كان لي احتكاك السنة الماضية مع الأخ علي الحديد رئيس نقابة العاملين في الكهرباء، وقد مكنتنا الاتفاقية التي توصلنا إليها في حينه من أن نتجاوز الإضرابات والاعتصامات، ونحن كبلد ليس لنا أي مصلحة في الإضرابات العمالية، وبالتالي فإن الحوار البناء الذي أشرتم إليه هو الذي يؤدي الى تلاشي الإضرابات وهو الذي حقق الإنجازات التي ذكرها رئيس الإتحاد في بداية حديثه، ونحن كمجلس أعيان، وسلطة تشريعية ترد الينا شكاوي من مواطنين مثل شكاوي من معلمات على سبيل المثال، وأيضاً وردتنا شكوى خطية من النقابات المستقلة تستفسر فيها عن موقف مجلس الأعيان من هذه النقابات، ولهذا فإن العلاقة التي نود بناءها نحن كلجنة عمل وتنمية اجتماعية في مجلس الأعيان يجب أن تبنى أيضاً مع زملائنا النواب، ومعكم أنتم كعمال وأصحاب عمل، يجب أن نبني علاقة تشاركية نواجه بها تحديات بلدنا في المستقبل، ومن هذه التحديات على سبيل المثال مطالب نقابة العاملين في الكهرباء حيث اتفقنا مع بعضنا البعض بأننا يجب أن نصل الى اتفاق حول هذه المطالب، وفعلاً وصلنا لذلك، ولهذا فطالما النوايا الإيجابية موجودة، فكل شيء يمكن الوصول اليه، وأنا أعلم بأن اغلب الإخوان الجالسين على هذه الطاولة دون استثناء يضعون مصلحة الوطن قبل كل شيء.

• محمد جواد حديد

على كل حال القانون هو الذي يحكم عملنا، والقانون هو الفيصل بين فئات المجتمع وهو واضح، وعندما يرتب القانون مجموعة من القضايا، فيجب ان نلتزم بها، وأنا لا أريد ان أخوض في متاهة اللجنة الثلاثية، ولا في رفع الحد الأدنى للأجور، وأريد أن أسمع من النقابات عن نوع الحماية التي يقدمونها للناس، لأن هنالك تظلماً كبيراً من العمال فالمعلمات اللواتي يعملن بأقل من (١٠٠ دينار)، ويتم اقتطاع بدل اشتراك في الضمان الاجتماعي من رواتبهن، كيف يجب أن نتعامل مع حالتهن؛ لأن هذه الحالة تُدخلُنا في دهاليز طويلة، وأنا أرغب أن اسمع من النقابات كيف يمكن مواجهة هذه الظواهر، وأنا اتحدث عن المبدأ العام، وهذا ينطبق على العاملين في المحيكات أيضاً، ولذلك يجب أن نكون واضحين، وهدفنا تطبيق القانون بحذافيره وعلى هذا الأساس نود أن نصل الى تعاون متبادل.

بالنسبة لموضوع النقابات المستقلة فهذه القضية يجب أن نعلم أن موقف منظمة العمل الدولية مغاير لموقفنا في الأردن. ولذلك يجب أن نصل الى توافق في هذا المجال بالمعنى الصحيح وأنتم تعلمون أن أي اتفاقية لا نوافق عليها يبدأ الضغط علينا من أجل توقيعها.»

مداخلة الزميل الدكتور حيدر رشيد في اللقاء:

«أود الحديث باختصار، والترحيب بأعضاء لجنة العمل في مجلس الأعيان، وهذه زيارة غير مسبوقة، وخاصة أن هذه اللجنة مليئة بالكفاءات المستندة الى تاريخ مهني، وأعضاء اللجنة يعرفون ما يريدونه، وهذا مصدر فخر بالنسبة لنا ونعتبره خطوة الى الأمام في علاقة الحركة النقابية بالسلطة التشريعية، والآن لدينا شيء جديد في العالم فقد انتهى عهد الصراع الطبقي ودخلنا في مرحلة الحوار الاجتماعي، وهذا شيء مهم جداً، فالحوار الاجتماعي يجعل كل طرف على علم بمصلحته أولاً من أجل ألا يتجاوز مصلحة الطرف الآخر، وقد أعجبني في هذا المجال ما قاله الزميل رئيس الإتحاد بأن قانون العمل يجب ان يمثل مصلحة كافة الأطراف، ولكننا في الأردن لا نزال نصطدم بمشاكل موضوعية، ومشاكل ذاتية، وأنا بتقديري أن أهم ما نعانيه الآن في الأردن كحركة نقابية هو قانون العمل، و في هذا المجال فإن هذا القانون يعكس توازن القوى القائم بين الأطراف الاجتماعية، وعملياً كلما حاولنا أن نعدل هذا القانون نصطدم بمشكلة موضوعية أخرى وهي أن التوازن في السلطة التشريعية يعكس مصلحة الطرف الأكثر قوة وهو أصحاب العمل، ولولا ذلك لكان من السهل التوافق على قانون عمل جديد يعكس مصلحة كافة الأطراف الاجتماعية.

على كل حال ما يجري في الأردن الآن هو شيء جيد، وعندما يسأل معالي سمير مراد عن موقف منظمة العمل الدولية من موضوع التعددية، فهذا سؤال موضوعي ومهم من أحد أعضاء السلطة التشريعية، فمنظمة العمل الدولية تؤيد التعددية، ولكن هذه التعددية في كثير من الحالات يُساءُ فهمها واستغلالها وبشكل خاص من الخارج من قبل مؤسسات ومنظمات لها مصلحة في تفتيت الحركة النقابية وتشويه النسيج الاجتماعي القائم في الأردن وتحقيق أجندات خارجية.

في جانب آخر يهمني أن أنقل لكم معاناة النقابات العمالية في القضايا المطلبية، فمشكلة وزارة العمل على سبيل المثال أن كل وزير جديد يأتي، يغير آلية عمل الوزارة، ففي عهد وزير معين يضعف الاهتمام بقضايا النقابات و مطالبهم وعندما يأتي وزيرٍ جديد يتم الاهتمام بهذه القضايا التي تأخذ دوراً مهماً، أما النقطة الثانية التي أود الإشارة اليها فهي أن النقابات العمالية بالإضافة الى الجانب المطلبي الذي تحدث عنه رئيس الإتحاد بدأت بالاهتمام بقضايا هامة أخرى كقضايا التدريب، و في هذا المجال أود أن أتوجه بالشكر الى حوالي ثلاث عشرة إدارة بنك في الأردن، تقوم بدعم مركز التدريب المصرفي والمالي والعمالي التابع لنقابتنا، والذي نعمل على توسيعه الآن ليبدأ بعقد دورات تدريبية لخريجي الجامعات للتدرب في هذا المركز وتأهيلهم للعمل، بالتعاون مع إدارات البنوك المصرفية، وهذا الجانب الجديد من النشاط غير موجود حتى الآن، وأنا متأكد أن النقابات العمالية الأخرى لديها مثل هذه المبادرات الهامة.

في جانب آخر -ودون ذكر الأسماء- لا يزال لدينا مشكلة في التعامل مع بعض الإدارات التي تتعامل بعنجهية مع النقابات العمالية، وعلى سبيل المثال أحد رؤساء مجالس الإدارات المصرفية لا يزال يرفض منح موظفي البنك الحق الذي حصل عليه غالبية العاملين في البنوك الأخرى، وهو راتب الشهر السادس عشر أي العاملين في ٢٣ بنكاً من أصل ٢٥ وهو للأسف وزير عمل سابق وعملياً المحكمة العمالية إذا وصلت القضية اليها يفترض أن تحكم استناداً لمبادئ العدل والمساواة بين المؤسسات العاملة في نفس القطاع.

مرة ثانية أود التأكيد أن زيارتكم اليوم هي خطوة هامة وغير مسبوقة وأهلاً وسهلاً بكم في الإتحاد العام لنقابات عمال الأردن.»

من جانبه أكد **الزميل فتح الله العمراني رئيس النقابة العامة للعاملين في الغزل و النسيج** على الإنجازات التي تحدث عنها رئيس الإتحاد، وقال أنا أريد أن أتحدث عن قطاع الملابس والمشاكل التي تعترض هذا القطاع، وخاصة ما يتعلق باتفاقية التجارة الحرة مع أميركا حيث كانت هنالك ملاحظات من بعض أعضاء الكونغرس الذين كانوا يهددون بوقف الدعم والمساعدات للأردن، بسبب الاتهام الموجه لنا بالاتجار بالبشر، خاصة أن قطاع الملابس يعمل به حوالي ٦٥ ألف عامل منهم حوالي ٤٥ ألف عامل وافد، وقد استطعنا تجاوز هذه الإشكالات، وانتقلنا الآن الى توقيع اتفاقيات قطاعية وذلك بالتعاون مع وزارة العمل والحوار مع أصحاب العمل.

لقد توصلنا من الأعوام ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٦ الى توقيع اتفاقيات قطاعية كل سنة؛ لأن المنظمات الدولية كانت تركز على ضرورة هذه الاتفاقيات تحت مبرر مواجهة الإتجار بالبشر، وقد استطعنا إخراج الأردن من دائرة الاتهام، وهذا يعني أننا لا ندافع عن العمال وقضاياهم المطلبية فقط بل ندافع عن الوطن والقضايا الوطنية أيضا.

رئيس الإتحاد العام لنقابات العمال وفي معرض تعليقه على ما طُرح في الاجتماع، أشار الى أن قانون العمل الذي يناقش في لجنة العمل النيابية ينهي القضية إذا ما تم الاتفاق عليه، وإذا بقيت نقاط محدودة فيمكن تجاوزها معكم مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا القانون يجب ان يعكس مصلحة الأطراف الثلاثة، ويجب ألا يتعارض مع مصالح المجتمع، وبذلك نكون مرتاحين لأن بعض القضايا بها قبول من الطرف الآخر.

بالنسبة للمنتسبين للنقابات العمالية نحن من الناحية القانونية نمثل كافة العمال، وفي حال توقيع اتفاق جماعي فإن هذا الاتفاق يشمل الجميع ويُلزم الجميع، أما المنتسبون للنقابات العمالية فهم حوالي (١٢٠) ألف منتسب من أصل (٧٥٠) ألف عامل في القطاع الخاص، وهذه النسبة تعتبر جيدة عند معرفة أن الانتساب للنقابات اختياري، وهي تشكل حوالي (١٣٪) في حين ان نسبة الانتساب للنقابات في فرنسا هي (٨٪) فقط، وعملياً فإن بعض النقابات في الأردن تصل نسبة الانتساب فيها الى حوالي (٩٥٪)، أما نقابة المعلمين فهي نقابة مهنية وليست نقابة عمالية.

وبشأن قضية الحد الأدنى للأجور، فإن الإتحاد العام يطالب منذ فترة طويلة بتبديل هذا الحد، ليصل الى (٣٠٠) دينار، والمشكلة في الواقع ليست في إقرار قانون العمل بل في تطبيقه، وهنالك نص في القانون المقترح ينص على أن حالات الفصل التعسفي يجب أن يتم فيها دفع راتب شهر عن كل سنة خدمة للعامل المفصول تعسفياً.

هذا وقد أبدى عدد من الزملاء أعضاء المكتب التنفيذي ملاحظاتهم لأعضاء لجنة العمل في مجلس الأعيان، وفي نهاية الاجتماع تقدم رئيس الإتحاد بالشكر لأعضاء اللجنة على زيارتهم للاتحاد مؤكداً على أهمية التعاون، واستمرار اللقاءات من أجل مصلحة العمال.

لمناقشة مشروع التأمين الصحي

مدير عام المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي تلتقي رئيس الإتحاد العام وأعضاء المكتب التنفيذي للإتحاد

التقت مدير عام المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي السيدة ناديا الروابدة رئيس الإتحاد العام لنقابات العمال مازن المعايطة وأعضاء المكتب التنفيذي للإتحاد، وذلك في مقر الإتحاد حيث تم البحث في مشروع تطبيق التأمين الصحي من قبل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وذلك يوم الخميس الموافق ٢٠١٦/١٢/٢٢م.

رحب رئيس الإتحاد مازن المعايطة بالسيدة ناديا الروابدة ومرافقيها من كبار موظفي مؤسسة الضمان الاجتماعي في هذه الجلسة الهامة التي تم بها تناول قضية هامة، وهي قضية التأمين الصحي، لما لها من أهمية بالغة؛ وخاصة في هذه الأيام التي يواجه بها المجتمع الأردني العديد من القضايا، ومن أبرزها التأمين الصحي.

وأكد رئيس الإتحاد بأن هذه القضية تُبحث منذ أن كان الدكتور زيد حمزة وزيراً للصحة، وقد تعثر الموضوع في حينه لكننا نلمس الآن جدية لدى أصحاب القرار لتطبيق هذا التأمين، وبخاصة إننا كعمال الطرف الأضعف ونحن المتلقون لهذه الخدمة، ولذلك ومن أجل توضيح تفاصيل هذا التأمين المطروح أترك الحديث لعطوفة مدير عام الضمان الاجتماعي.

السيدة ناديا الروابدة مدير عام مؤسسة الضمان الاجتماعي قدمت الشكر لرئيس الإتحاد وأعضاء المكتب التنفيذي على هذا اللقاء مع طرف من الأطراف المعنية بتطبيق التأمين الصحي، وأكدت أن مؤسسة الضمان الاجتماعي كان لها عدة لقاءات مع الحكومة، ومع أصحاب العمل، وهذا اللقاء هو مع الطرف المنتفع من التأمين الصحي وهم العمال فكل الشكر لقبولكم الجلوس مع المؤسسة، و التحاور في موضوع التأمين الصحي، وقالت إننا جميعاً نعرف أن التأمين الصحي هو التأمين الخامس في قانون الضمان الاجتماعي، وهو التأمين الوحيد الذي لم يطبق حتى الآن علماً بأن دراسته تمت في الدراسات الإكتوارية السابقة التي أجريت، وكان يتم تأجيله في حينه تحسباً من بعض المخاطر من حيث مُدد ونسب الاشتراكات، ونحن هذه السنة بدأنا نتحدث عن تطبيقه، وقد أشار كتاب التكليف السامي الى تطبيق التأمين الصحي وشموليته، كما التزمت الحكومة في برنامجها التنفيذي بالتعاون مع مؤسسة الضمان الاجتماعي لتطبيق التأمين الصحي، وقد أشارت الدراسة الإكتوارية الثامنة الى تطبيق التأمين

الصحي وآلية تطبيقه، ومن هم المنتفعون والمشتركون فيه، وما هي نسب الاشتراكات حيث بدأت المؤسسة في ضوء ذلك بدراسة تطبيق التأمين الصحي.

هذا وقد قدمت مدير عام المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي شرحاً وافياً مُدعّماً بالوثائق والبيانات عن المشروع المطروح من قبل المؤسسة لتطبيق التأمين الصحي الشامل حيث فُتح بعد ذلك باب الحوار والتعليق من قبل أعضاء المكتب التنفيذي، حيث تحدث عدد منهم وقدموا ملاحظاتهم واستفساراتهم التي اجابت عنها مدير عام المؤسسة بإسهاب.

مداخلة الزميل رئيس النقابة العامة في الاجتماع:

هذا وقد أبدى الدكتور حيدر رشيد رئيس النقابة العامة ملاحظاته حول مشروع التأمين الصحي المطروح من قبل المؤسسة قائلاً:

«أهلاً وسهلاً مرة ثانية

في الواقع هناك فرق كبير بين ما كان مطروحاً في عهد د. زيد حمزة، وما هو مطروح الآن، ففي السابق كان هنالك شيء خطير وأنا شخصياً عارضت المشروع وأنا لا اعتبر عدم تطبيق المشروع بالشكل المطروح به في ذلك الحين خسارة؛ لأن ما هو مطروح كان سيؤدي الى سلب الحقوق المكتسبة من العاملين في القطاع الخاص، المستفيدين من أنظمة تأمين صحي متطورة بحيث يحل التأمين المطروح مكان كافة التأمينات الموجودة في حينه.

الآن هنالك شيء متطور مطروح من المؤسسة، وأنا برأيي أن الفئة الأكثر حاجةً للتأمين الصحي هي فئة المتقاعدين أو فئة المواطنين غير المشمولين بأي نظام تأمين صحي، وهذه مسؤولية الضمان الاجتماعي وليست مسؤولية هؤلاء، بل هي في الواقع مسؤولية الدولة التي من المفروض أن تغطي الجانب المتعلق بالتأمين الصحي بعد التركيز على موضوع المتقاعدين، و قد أشارت عطوفة المدير العام الى أن اشتراك المتقاعدين سيكون من خلال الاقتطاع من رواتبهم وأنا كنت أعتقد أن الحكومة هي التي ستدفع، فهذا الموضوع يحتاج الى نقاش؛ هل سيكون من رواتبهم أم أن الحكومة ستساهم في هذه النفقات بحيث تحصل هنالك مناقلة ما بين نفقات التأمين الصحي التي تدفعها الحكومة الآن كما فهمت من حديث مدير عام مؤسسة الضمان من خلال تحويل بعض نفقات التأمين الصحي لتغطي تأمين المتقاعدين، وفي جانب آخر، فإن ما يبعث على الارتياح أن التأمين الصحي الذي يحصل عليه العمال الآن سيبقى كما

• ناديا الروابدة

هو، ولكن يبقى الخوف من عبارة (التأمين الصحي الذي يحصل عليه العاملون الآن و توافق عليه المؤسسة) والذي ذكرته في حديثها وهو بحاجة الى توضيح أو اتفاق، فماذا يعني ذلك؟؟ من الممكن أن أكون أنا موظفاً في شركة، واحصل على تأمين صحي خاص، وأستطيع الذهاب الى أي مستشفى وأجري العمليات المطلوبة ما عدا بعض الاستثناءات البسيطة في بعض المؤسسات، فهل سيكون هذا الشكل من التأمين خاضعاً لمناقشة الضمان الاجتماعي لتقرير ما إذا كان هذا التأمين مقبولاً من المؤسسة أم غير مقبول، فهذه القضية بحاجة الى التفكير والمناقشة.

في جانب آخر لو سُئلتُ أنا شخصياً كيف سيتم تطوير التأمينات الصحية بالنسبة للعمال، فأنا أفضل ان يتم ذلك من خلال النقابات العمالية والاتفاقيات الجماعية التي توقعها مع أصحاب العمل والإدارات، لأن هذه الاتفاقيات يتم تطويرها بشكل دائم، وعلى سبيل المثال هنالك موظفون في بعض البنوك يشملهم التأمين الصحي المعتمد في البنك حتى بعد التقاعد مقابل مبالغ بسيطة ورمزية، وقد تم ذلك من خلال اتفاقيات جماعية موقعة مع النقابة، و هذا يعني أن النقابات العمالية دخلت على خط التأمين الصحي بعد التقاعد، ومن وجهة نظري هذا الشكل من أشكال التغطية الصحية للعمال افضل بكثير من أن يكون هناك تأمين جديد وبخاصة ان العامل لا يدفع في مثل هذا النظام المتفق عليه بين المؤسسات والنقابات.

من جهة أخرى -وانا اسف على ذلك،- نحن نعلم ان تطبيق التأمين الصحي من قبل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي يعني بأن هنالك مؤسسة جديدة ستنشأ؛ ويتم

تعيين موظفين جدد ويترتب على ذلك مصاريف جديدة، فما هو أثر هذه الإحداثات الوظيفية على ميزانية التأمين الصحي المأخوذة في جزء كبير منها من العمال؛ ولذلك نحن كنقابيين في الوقت الذي نتمنى به تطبيق هذا التأمين بالطريقة المناسبة يجب ان نكون حريصين جداً بأن لا يكون هذا باباً جديداً للهدر، وإنفاق ما لا حاجة لإنفاقه، وان يكون هنالك متنفذين جدد وأشخاص يهبطوا بالباراشوت ليستفيدوا من مواقع جديدة، ونحن نعلم بأن هذه القضية راسخة في أذهاننا؛ لأننا معتادون عليها فعندما نرغب بتأسيس مثل هذه المؤسسة الهامة يجب أن نكون بمنأى عن مثل هذه النتائج.»

من جانبه أكد الزميل جميل عبد الرحيم رئيس النقابة العامة للعاملين في المحلات التجارية على أن العمال أضاعوا فرصة تطبيق التأمين الصحي في السابق بسبب الاختلافات في وجهات النظر، والآن يجب علينا أن نتمسك بتطبيق التأمين الصحي، ولكن يجب التروي في دراسته قبل تطبيقه مشيراً إلى أن هنالك كثيراً من العاملين في مؤسسات كبيرة يحصلون على تأمين صحي جيد وكلهم غير خاضعين له هم وعائلاتهم بعد التقاعد، وهو الامر المهم وأنا أميل لأن يكون المؤمن عليه، هو من يختار الجهة التي يرغب بالذهاب إليها، مما يؤدي إلى راحة نفسية حتى لو دفع المؤمن عليه نسبة من مصاريف التأمين.

من جانبه أكد محمود المعايطة رئيس النقابة العامة للعاملين في النقل البري أن كثيراً من الخدمات كالنقل، والتامين الصحي، والتعليم يجب أن تقدمها الدولة بالمجان، كما هو معمول به في الدول الأوروبية الامر الذي يمكن أن يكون صعباً الآن، ونحن عملياً لا نتطور في الخدمات التي تقدمها الدولة وقبل حوالي ثمانين عاماً كان مستشفى البشير موجوداً ولكننا لا نرى الآن بشير (٢) أو بشير (٣) على سبيل المثال، والواقع أننا متفقون جميعاً على أنه يجب أن يكون هنالك تأمين صحي يشمل الجميع، رغم وجود أزمة ثقة بين الحكومة والمواطن.

الزميل محمد غانم رئيس النقابة العامة للعاملين في الخدمات الصحية أكد على حق العمال ذوي الرواتب المتدنية والذين لا تزال رواتبهم أقل من ٢٠٠ دينار في الاستفادة من التأمين الصحي، ولكن كيف يمكن لهؤلاء الاستفادة منه في حال اقتطاع ١٠٪ من رواتبهم وغالبيتهم يقومون بشراء الأدوية من الصيدليات مباشرة دون القدرة على مراجعة الأطباء.

رئيس النقابة العامة للعاملين في الخدمات العامة خالد أبو مرجوب أشار إلى أن هنالك حاجة لأن يكون هنالك توافق ين الأطراف الثلاثة في تطبيق التأمين الصحي.

كما تحدث في الاجتماع الزميل علي الحديدي رئيس النقابة العامة للعاملين في الكهرباء عن تأكل الرواتب وانخفاض قيمة الدينار وقال لماذا لا يبدأ الضمان الاجتماعي تطبيق التأمين الصحي على العمال الذين ليس لديهم تأمين صحي نهائياً، موكداً بأن العمال حذرون من أن يتم الاعتداء على حقوقهم في حال تطبيق التأمين الصحي الجديد مشيراً إلى أن الحكومة تخالف الأنظمة والقوانين، وتهدد بسحب التأمين الصحي من المستفيدين.

من جانبهم شارك كبار المسؤولين في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الحديث حول الجوانب المختلفة المتعلقة بمشروع القانون، وقد أجابت مدير عام الضمان الاجتماعي عن كافة الاستفسارات والملاحظات التي طرحت من قبل رؤساء النقابات العمالية (أعضاء المكتب التنفيذي).

خلال الاجتماع أكد رئيس الاتحاد أن النقابات العمالية تمثل كافة عمال الوطن، وأن عدد الموقعين على اتفاقيات جماعية تتعلق بتأمينات صحية لا يتعدى ١٠٪ فعلى الأقل دعونا نتحدث عن الـ ٩٠٪ الباقين الذين نمثلهم بموجب القانون، ونريد الحديث عن غير الموقعين على اتفاقيات جماعية، أما بالنسبة للتأمين الصحي ما بعد التقاعد فمن الممكن أن تزاد نسبة الاقتطاعات من راتب المتقاعد من أجل شموله بالتأمين الصحي بعد التقاعد وهذا عبارة عن مُقترح.

كما أكد رئيس الاتحاد أن تطبيق قانون الضمان الاجتماعي كان اختيارياً في بداية الأمر، وتخوف منه الجميع والآن الكل يسعى من أجل أن يكون مشمولاً بالضمان الاجتماعي، وأشار إلى أن الدول الأوروبية يدفع فيها العامل نسبة كبيرة من راتبه ليكون مشمولاً بالضمان الاجتماعي.

في نهاية الاجتماع توجهت مدير عام الضمان الاجتماعي بالشكر إلى رئيس الاتحاد وأعضاء المكتب التنفيذي، كما شكر رئيس الاتحاد السيدة الروابدة على هذه المبادرة مؤكداً على ضرورة الاستمرار في عقد مثل هذه اللقاءات.

لجنة الشراكة الاجتماعية لقطاع التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني تعقد اجتماعاتها في النقابة العامة

عقدت لجنة الشراكة الاجتماعية لقطاع التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني المنبثقة عن مجلس التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني اجتماعيها الأول والثاني في مقر النقابة العامة للعاملين في المصارف و التأمين والمحاسبة؛ وذلك لمناقشة مشروع نموذج الشراكة الاجتماعية لقطاع التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني، وبحضور كل من الزميل الدكتور حيدر رشيد / رئيس النقابة العامة، وعطوفة المهندس هاني خليفات / مدير عام مؤسسة التدريب المهني، وسعادة السيد سمير مقدح / ممثل القطاع الخاص، وسعادة السيد عرب الصمادي / ممثل غرفة تجارة الأردن، والسيد طارق الرشدان / أمين سر مجلس التشغيل و التدريب و التعليم المهني و التقني، حيث اعتذر عن الحضور كل من عطوفة الأستاذ الدكتور عبدالله الزعبي / رئيس جامعة البلقاء التطبيقية، وسعادة الدكتور ماهر المحروق / ممثل غرفة تجارة الأردن؛ وذلك لانشغالهما أثناء فترة الاجتماعات.

ناقشت اللجنة خلال الاجتماعين نموذج الشراكة الاجتماعية لقطاع التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني، وأقرته من حيث المبدأ؛ وذلك من أجل رفعه الى مجلس التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني؛ لمناقشته وإقراره بصيغته النهائية، والعمل بموجبه.

هذا وينص المشروع على تشكيل لجنة للشراكة تضم أربعة أعضاء يمثلون الحكومة، وأربعة أعضاء يمثلون غرفة تجارة الأردن، وغرفة صناعة الأردن، وأربعة أعضاء يمثلون الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن. وتكون مهمة الشراكة إيجاد آلية لضمان جودة مخرجات التدريب المهني والتقني بما ينسجم مع متطلبات أصحاب العمل، ورفع كفاءة العمال الممارسين؛ وذلك لتنمية التنافسية، والربحية، والتنمية الاجتماعية في بيئة عمل ملائمة، ومناسبة، ومحفزة.

النقابة تشارك في اجتماع اللجنة التنفيذية لشبكة النقابات الدولية / أوروبا

شارك الزميلان الدكتور حيدر رشيد رئيس النقابة العامة ومحمود عبود عضو الهيئة الإدارية / منسق الشؤون الإدارية والمالية في اجتماع اللجنة التنفيذية لشبكة النقابات الدولية / أوروبا، والذي عقد في بروكسل في بداية شهر كانون أول / ٢٠١٦.

الاجتماع المذكور بدأ بتثبيت أسماء المشاركين في الاجتماع، ومن ثم الموافقة على جدول أعمال الاجتماع، وبعد ذلك تمت مراجعة سريعة لقرارات الاجتماع العشرين للجنة الذي عقد في بروكسل في شهر آذار من عام ٢٠١٦، واجتماع اللجنة الإدارية الذي عقد في بروكسل في شهر حزيران من عام ٢٠١٦.

تم بعد ذلك البحث في الأولويات الاستراتيجية للجنة، ولشبكة النقابات الدولية بشكل عام؛ وذلك من حيث نمو فرص العمل، ونوعيتها، وتطور القوة التفاوضية للنقابات تجاه أصحاب العمل، ونمو القوة التفاوضية للنقابات تجاه الاتحاد الأوروبي، ونمو قوة النقابات العمالية بشكل خاص، وأولويات العمل في عام ٢٠١٧.

انتقل الاجتماع بعد ذلك الى مناقشة الأمور المالية، حيث ناقش واستمع الى تقارير حول تطور عضوية النقابات والانتسابات الجديدة الى شبكة النقابات الدولية، وبعد ذلك ناقش المشاركون في الاجتماع ميزانية عام ٢٠١٧، وتم إقرارها، واستمعوا الى المستجدات حول الكادر الوظيفي العامل في الشبكة، وتم الاتفاق على مكان وموعد الاجتماع القادم.

نقابتنا تشارك في ندوة حول الدراسة الخاصة بتحولات سوق العمل وانعكاساتها على حقوق العمال

شاركت نقابتنا وعلى هامش اجتماع المجلس العام للإتحاد العربي للنقابات في ندوة حول الدراسة الخاصة بتحولات سوق العمل وانعكاساتها على حقوق العمال (مقاربة قطاعية)، وذلك في مدينة الحمامات في تونس خلال الفترة من ١٢ – ١٣ تشرين الثاني.

شارك في الندوة الدكتور حيدر رشيد رئيس النقابة العامة، ويوسف احبالي عضو الهيئة الإدارية للنقابة، وقد شارك في الندوة بالإضافة لأعضاء المجلس العام في الإتحاد العربي للنقابات عدد من المشاركين بالإضافة الى ممثلين لمنظمات نقابية إقليمية وعالمية، وعدد من الخبراء. وقد افتتحت الندوة بكلمة من السيد مصطفى التليلي – الأمين التنفيذي للإتحاد العربي للنقابات، وميرين عباس – المدير الإقليمي لمؤسسة فريدريش أيبرت وفيرا دوس سانتوس كوستا – رئيسة الدائرة الدولية – الإتحاد الليبرالي، وتم خلال الندوة تقديم عدد من عروض الإتحادات القطاعية، ومناقشتها من قبل المشاركين في الندوة، وأعضاء المجلس العام على مدار يومين.

رئيس الإتحاد العام لنقابات العمال ورئيس النقابة العامة يشاركان في الدورة الثالثة للمجلس العام للإتحاد العربي للنقابات

شارك الزميلان مازن المعايطة رئيس الإتحاد العام لنقابات عمال الأردن، والدكتور حيدر رشيد رئيس النقابة العامة، والزميلة رنا أبو لوحة رئيسة لجنة المرأة في الإتحاد العام في اجتماعات الدورة الثالثة للمجلس العام للاتحاد العربي للنقابات، والتي عقدت في مدينة الحمامات في تونس خلال الفترة من ١٤ – ١٥ / ١١ / ٢٠١٦، كما شارك الزميل رئيس النقابة العامة في اجتماع المكتب التنفيذي الذي عقد في نفس الفترة.

بدأت أعمال المجلس في اليوم الأول بكلمة السيد حسين العباسي – رئيس الإتحاد العربي للنقابات، ومن ثم كلمة السيد ياب فينن – الأمين المساعد للاتحاد الدولي للنقابات، ثم استمع المجلس الى ورقة بعنوان (الوضع العام في المنطقة العربية سنة ٢٠١٦) للسيد مصطفى التليلي – الأمين التنفيذي للاتحاد العربي للنقابات، تلاها نقاش وتوصيات في ضوء ما ورد في الورقة، ثم استمع المجلس الى تقرير حول نشاط الإتحاد لسنة ٢٠١٦م وتقرير حول التعاون الدولي لسنة ٢٠١٦، وتبع ذلك نقاش لما ورد في التقريرين وتوصيات حولهما، ومن ثم استمع المجلس الى التقرير المالي لسنة ٢٠١٦ تبعه نقاش لما ورد في التقرير، ومصادقة عليه.

تضمن اجتماع المجلس العام في يومه الثاني كلمة الأمين العام للإتحاد الإفريقي للنقابات العامة السيد Ady Amankwah Kwasi، ألقت بعدها مديرة إدارة العلاقات الخارجية والتنسيق في الإتحاد الاسيوي للنقابات Kathleen Koa

• مازن المعايطة

Puay Cheng كلمة باسم الإتحاد، ومن بعدها ألقى مدير إدارة حقوق الانسان والحقوق النقابية في الإتحاد الدولي Mamadou Diallo كلمته تبعتها كلمة مدير برنامج التنظيم النقابي في الإتحاد الدولي للنقابات Stephen Benedich.

بعد ذلك ناقش الاجتماع مشروع برنامج عمل سنة ٢٠١٧ الذي قدمه السيد مصطفى التليلي، وقدم التوصيات حوله، وتم بعد ذلك تلاوة التوصيات الداخلية، ومناقشتها، والمصادقة عليها واختتم الاجتماع أعماله بتلاوة ومناقشة البيان الختامي والمصادقة عليه.

لجنة المهنيين والخبراء لشبكة النقابات الدولية في أوروبا تعقد اجتماعها في الدانمرك

عقدت اللجنة التوجيهية في شبكة النقابات الدولية في أوروبا اجتماعها في كوبنهاجن خلال الفترة من ١٩ – ٢٠ / ٠٩ / ٢٠١٦م وقد شارك في الاجتماع المذكور الدكتور حيدر رشيد رئيس النقابة العامة – عضو اللجنة التوجيهية في الشبكة، والزميل سمارة الخطيب نائب رئيس النقابة العامة.

تضمن الاجتماع تلاوة ومناقشة تقارير القطاعات التابعة للشبكة في المناطق المختلفة، ومن ضمنها منطقة الشرق الأوسط التي تمثلها نقابتنا من خلال الزميل رئيس النقابة، وبعد ذلك تمت متابعة أعمال الشبكة منذ انعقاد مؤتمر المهنيين والخبراء في شهر أيّار من عام ٢٠١٦ ومن ثم متابعة التطور الذي تم على قطاع المهنيين والخبراء من حيث تطبيق القرارات، والتوصيات المختلفة.

تم بعد ذلك مناقشة الشؤون الأوروبية المتعلقة بالمهنيين والخبراء، وبشكل خاص تغير مستوى المعيشة، وظروف العمل، ومراجعة نتائج حملة إدارة العمل والحياة، وتم استعراض التغييرات التي تمت على جهاز الموظفين والعاملين في شبكة النقابات الدولية، وتم بحث وتحديد مكان عقد الاجتماع القادم، وتاريخه.

وفد من النقابة العامة يزور مصر

قام وفد من نقابتنا برئاسة الدكتور حيدر رشيد رئيس النقابة العامة وعضوية الزميلين هشام كساب أمين سر النقابة العامة، وجلال البوالصة نائب أمين الصندوق بزيارة إلى جمهورية مصر العربية بدعوة من النقابة العامة للعاملين في التجارة في مصر، وقد أجرى الوفد خلال زيارته مباحثات وديّة مع رئيس النقابة المصرية الزميل محمد وهب الله عضو مجلس الشعب المصري- الأمين العام لاتحاد عمال مصر.

هذا وقد تم الاتفاق خلال المباحثات على تعزيز العلاقات الثنائية بين النقابتين، وتنسيق المواقف في المنظمات، والمؤتمرات العربية والدولية، كما تم الاتفاق على أن يقوم وفد من نقابة العاملين في التجارة في مصر بزيارة قريبة إلى الأردن يتم الاتفاق على تحديد موعدها بين الطرفين فيما بعد.

المجلس العام للاتحاد الدولي للنقابات / منطقة آسيا والباسيفيك يعقد إجتماعه الرابع عشر في نيبال

الزميل رئيس النقابة العامة يحضر الاجتماع ممثلاً للاتحاد العام لنقابات عمال الأردن

الإتحاد يقبل إستقالة الأمين العام سوزوكي وينتخب أوشيدا بدلاً منه

عقد المجلس العام للاتحاد الدولي للنقابات / منطقة آسيا والباسيفيك (ITUC- AP) دورته الرابعة عشرة في مدينة كاتماندو عاصمة نيبال، وذلك خلال الفترة من ١٥-٢٠١٦/١٢/١٦م، وقد حضر الزميل الدكتور حيدر رشيد رئيس النقابة العامة الاجتماع باعتباره عضواً اصيلاً ممثلاً للاتحاد العام لنقابات عمال الأردن في المجلس، وتغّيب لظروف خاصة الزميل شاهر سعد أمين عام الإتحاد العام لنقابات عمال فلسطين – نائب رئيس المجلس العام.

حضر الاجتماع ثمانية وعشرين عضواً أصيلاً من أصل سبعة وثلاثين عضواً بالإضافة الى عضوين بديلين، ونائب الأمين العام للإتحاد الدولي للنقابات وعدداً من المراقبين وعلى رأسهم السيد جاي رايدر مدير عام منظمة العمل الدولية.

قبل اجتماع المجلس العام عقدت لجنة المرأة في الإتحاد اجتماعها، وقد بدأ الاجتماع بكلمة رئيس المجلس العام فيليكس انطوني ومن ثم كلمة ترحيبية من ممثل إتحاد عمال نيبال، وبعد ذلك ألقى السيد جاي رايدر مدير عام منظمة العمل الدولية كلمة مطولة، ومن ثم ألقى ممثل الحكومة النيبالية كلمة افتتح بها أعمال الاجتماع. وتم تثبيت المشاركين في الاجتماع والموافقة على جدول الأعمال، واستعراض التغييرات التي تمت ما بين الاجتماع السابق والحالي على لجان وهيئات الإتحاد، والموافقة على التقارير المقدمة الى الاجتماع.

استمع الحضور بعد ذلك الى برنامج عمل الإتحاد خلال الفترة من عام ٢٠١٦ وحتى عام ٢٠١٩ والأولويات الوطنية في هذا البرنامج، وفي اليوم الثاني

من الاجتماع تمت مناقشة قضايا المرأة وبشكل خاص التأكد من مشاركة المرأة في التخطيط للحوار حول مستقبل العمل على كافة المستويات، ومن ثم متابعة نتائج أعمال الاجتماع الإقليمي لمنظمة العمل الدولية / منطقة آسيا والباسيفيك، والذي عقد في إندونيسيا خلال شهر كانون الأول من هذا العام.

انتقل الاجتماع بعد ذلك الى البحث في القضايا المالية، وتثبيت ميزانية التضامن، واستمع الحضور الى القرارات والتوصيات المختلفة التي تم طرحها، وتمت الموافقة عليها، وفي نهاية الاجتماع قدم الأمين العام للإتحاد «سوزوكي» استقالته إعتباراً من نهاية شهر آذار للعام القادم حيث وافق أعضاء المؤتمر على هذه الإستقالة، وتمت الموافقة على تسمية «شويا أوشيدا» بدلاً منه علماً بأن كليهما يمثلان الإتحاد العام لعمال اليابان (Rengo).

كلمة الدكتور حيدر رشيد في اجتماع المجلس العام

ألقى الدكتور حيدر رشيد رئيس النقابة العامة كلمة بإسم الإتحاد العام لنقابات عمال الأردن استعرض فيها الأوضاع السائدة في الأردن وقد جاء فيها:

«ايتها الأخوات، أيها الأخوة:

صحيح تماماً ما ذكر أمس من أن ما يحدث في الشرق الأوسط الآن هو القضية الأهم في العالم، ويعود ذلك بشكل أساس الى تجمع مئات الآلاف من الإرهابيين في هذه المنطقة، وما يقومون به من أعمال قتل وتخريب يرافقها دعم من قوى إقليمية ودولية جعلت الصراع في المنطقة صراع مصالح تبدو الشعوب فيه هي الخاسر الوحيد.

لقد كنا نعاني في الأردن قبل هذه الأزمة الخطيرة من مشاكل عديدة تمثلت في ارتفاع معدلات البطالة رافقها تواجد أعداد هائلة من العمال الوافدين، إضافة الى الحجم الكبير للدين العام، وقد ازدادت هذه المشاكل بعد الأزمة، و بسببها والعدد الكبير من اللاجئين من الأخوة السوريين أصبح عدد غير الأردنيين يصل الى حوالي ٣٠٪ من سكان الأردن وعدد كبير من هؤلاء يعملون في سوق العمل سواء كان ذلك بشكل شرعي أو غير شرعي، ويشكل من لا يعمل منهم عبئاً كبيراً على الاقتصاد الوطني في الوقت الذي لم يصل فيه حجم المساعدات المقدمة الى الأردن من المبالغ التي التزم بها مؤتمر المانحين في لندن الى حوالي ٢٠٪ فقط، أما المديونية فإنها لهذا السبب أو لغيره من الأسباب تتزايد بمعدلات كبيرة وصلت نسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي الى حوالي ٩٠٪ وهذا مؤشر خطير.

أما بالنسبة للحركة النقابية في الأردن، فمن المعلوم أن الحكومة لم توقع على الاتفاقية رقم (٨٧) من اتفاقيات منظمة العمل الدولية، وهذا يعني ان العاملين في القطاع العام لا يملكون الحق بتشكيل نقابات عمالية تمثلهم، وهذا يضيق القاعدة العمالية النقابية، و يساهم في إضعافها، إضافة لذلك فإن النقابات الأردنية لا تزال تناضل من أجل تعديل الحد الأدنى للأجور الذي لا يزيد على (١٩٠) ديناراً أردنياً، وفي العديد من المواقع لا يلتزم أصحاب العمل بدفع هذا الحد الى عمالهم، و يزيد من الآثار السلبية لذلك المنافسة القوية التي يتعرض لها العمال الأردنيون من العمالة الوافدة والتي زادت بعد دخول مئات الآلاف من المهاجرين من سوريا.

إن النقابات الأردنية بالإضافة لكافة هذه المشاكل تتعرض لمحاولات خارجية من أجل دعم محاولات تستهدف في النهاية شق هذه النقابات من خلال ما يسمى بالنقابات المستقلة التي تتلقى الدعم والتأييد المادي من مراكز خارجية علماً بأن هذه النقابات لا تملك أي صفة تمثيل قانونية ولا وزن حقيقي لها بين العمال.

أيتها الأخوات، أيها الأخوة:

إننا في الأردن مواطنين وعمال ننتظر بفارغ الصبر انتهاء الأحداث الدامية التي تحيط ببلدنا، وما يرافقها من إرهاب، وتطرف لسنا ببعيدين عن التأثر به؛ وذلك من أجل تحقيق أهدافنا وطموحاتنا المشروعة، والعيش بسلام مؤكدين دعمنا للاتحاد الدولي للنقابات بشكل عام، ومنظمته الإقليمية في آسيا والباسيفيك متمنياً لاجتماعنا هذا تحقيق النجاح المطلوب.»

ممثلاً للاتحاد العام لنقابات العمال رئيس النقابة العامة يشارك في الاجتماع الإقليمي لتطوير شبكة النقابات العمالية

شارك الزميل الدكتور حيدر رشيد رئيس النقابة العامة ممثلاً للاتحاد العام لنقابات عمال الأردن في الاجتماع الخاص بتطوير شبكة النقابات العمالية لمنطقة آسيا والباسفيك، والذي عقد في بانكوك خلال الفترة من ٢٧ ولغاية ٢٠١٦/٠٩/٢٨.

حضر الاجتماع خمسة وعشرون مندوباً يمثلون الاتحادات النقابية العمالية في منطقة آسيا والباسيفيك من الاتحادات الأعضاء في الاتحاد الدولي للنقابات بالإضافة إلى ثلاثة عضوات يمثلون لجنة المرأة، وعدد من المراقبين والمستشارين من منظمة العمل الدولية.

ناقش الاجتماع بشكل أساس أولويات النقابات العمالية؛ من أجل تطوير عملها، وذلك في ضوء نتائج أعمال وقرارات المجلس العام للاتحاد الدولي الذي عقد في مدينة ساو باولو في البرازيل بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٩، وقد بدأ الاجتماع بكلمة ترحيبية من الأمين العام، وبعد ذلك تم تقديم مدخل للهدف من عقد الاجتماع، ومن ثم تقديم المشاركين لمداخلاتهم وتوصياتهم، وانتقل الاجتماع بعد ذلك إلى عرض للاستراتيجية التي ستعتمد لعمل الشبكة خلال الفترة من عام ٢٠١٦ وحتى عام ٢٠٢٠.

انتقل الاجتماع بعد ذلك إلى مناقشة عامة حول التحديات التي تعترض العمل من أجل تحقيق أهداف الشبكة حتى عام ٢٠٣٠، ومن ثم الخروج بالاستنتاجات المناسبة.

الإتحاد العام يشارك في الندوة الحوارية الوطنية حول (مستقبل العمل) في المملكة الأردنية الهاشمية

شارك الإتحاد العام لنقابات عمال الأردن في الندوة الحوارية الوطنية حول (مستقبل العمل) في الأردن، والتي عقدت في فندق حياة عمان خلال الفترة من ٢٥-٢٦/١٠/٢٠١٦م.

بدأت جلسة الإفتتاح بعرض فيديو حول مبادرة (مستقبل العمل) المئوية، وتبع ذلك كلمة السيد نيكولاس نيمتشيناو المستشار الخاص لمدير عام منظمة العمل الدولية، ومن ثم ألقى السيد مازن المعايطة رئيس الإتحاد العام لنقابات عمال الأردن كلمة الإتحاد تبعه السيد عدنان أبو الراغب رئيس غرفة صناعة الأردن، وقد ناب عن وزير العمل في إفتتاح أعمال الندوة السيد هيثم الخصاونة مساعد أمين عام وزارة العمل.

ناقشت الندوة خلال يومين عدداً من المحاور، وهي:

- إدارة التحول الديموغرافي.
- الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي في سياق النزوح السكاني واللجوء السوري.
- إدارة التغيير التكنولوجي من أجل خلق فرص عمل أفضل.
- إدارة أثر التغير المناخي على فرص العمل.
- الإستجابة السياسية.
- الحوار الوطني – الإستنتاجات والتوصيات.

بمشاركة من نقابتنا اللجنة التوجيهية لشبكة النقابات الدولية / القطاع المالي تجتمع في نيون

بمشاركة الدكتور حيدر رشيد رئيس النقابة العامة عضو اللجنة التوجيهية لشبكة النقابات الدولية/القطاع المالي، والزميل سمارة الخطيب نائب رئيس النقابة العامة، عقدت اللجنة التوجيهية لشبكة النقابات اجتماعاتها في مدينة نيون في سويسرا، وذلك خلال الفترة من ٢١-٢٢/١١/٢٠١٦ وهو الاجتماع الأول الذي عقدته اللجنة الممثلة لهذا القطاع بعد المؤتمر العالمي للقطاع المالي الذي عقد في أنطاليا، وقد انعقد الاجتماع تحت شعار (مرحباً بالتكنولوجيا الجديدة ومزيداً من تطوير مهارات العاملين).

بدأ الاجتماع يومه الأول بتسجيل المشاركين، ومن ثم كلمة رئيسة شبكة النقابات الدولية للقطاع المالي، وكلمة الأمين العام للشبكة، واستعرض مسؤولو الأقاليم بعد ذلك نشاطات المناطق التي يمثلونها خلال الفترة من شهر أكتوبر ٢٠١٥، وحتى تشرين الثاني ٢٠١٦.

استعرض المجتمعون بعد ذلك نتائج وتأثيرات تطبيق أحكام بازل ٣ على العاملين في القطاع المالي والمصرفي بشكل خاص، وانتقلت اللجنة إلى مناقشة نتائج تطبيق الأنظمة الحديثة والتطور العلمي في العمل المصرفي بشكل خاص.

ناقش المجتمعون بإسهاب بعد ذلك التحديات والفرص أمام القطاع المالي خلال السنوات القادمة في ضوء ما جرى الحديث عنه سابقاً، ومن ثم اتفق المجتمعون على التوصيات المختلفة.

تهنئة وتبريك

بمناسبة العام الجديد (٢٠١٧)

تتقدم الهيئة الإدارية للنقابة العامة للعاملين في المصارف والتأمين والمحاسبة

ومجلس إدارة مركز التدريب المصرفي والمالي والعمالي

وهيئة تحرير مجلة الحوار

بالتهنئة والتبريك الى كافة الزميلات والزملاء أعضاء النقابة العامة وكافة العاملين في القطاع المصرفي والمالي والتأميني والى الطبقة العاملة الأردنية والشعب العربي في كل أنحاء الوطن العربي الكبير وذلك

بمناسبة حلول العام الجديد (٢٠١٧)

متمنين أن يتجاوز شعبنا وأمتنا العربية المحن التي واجهتهم

العام المنصرم وأن تنتصر على اعدائها المختلفين

بدعم من صندوق التدريب والتشغيل والتعليم المهني والتقني

مركز التدريب المصرفي والمالي والعمالي التابع للنقابة يعلن عن برنامجه التدريبي الأول

البرنامج يهدف لتدريب خريجي الجامعات الجدد

• مركز ادارة مركز التدريب

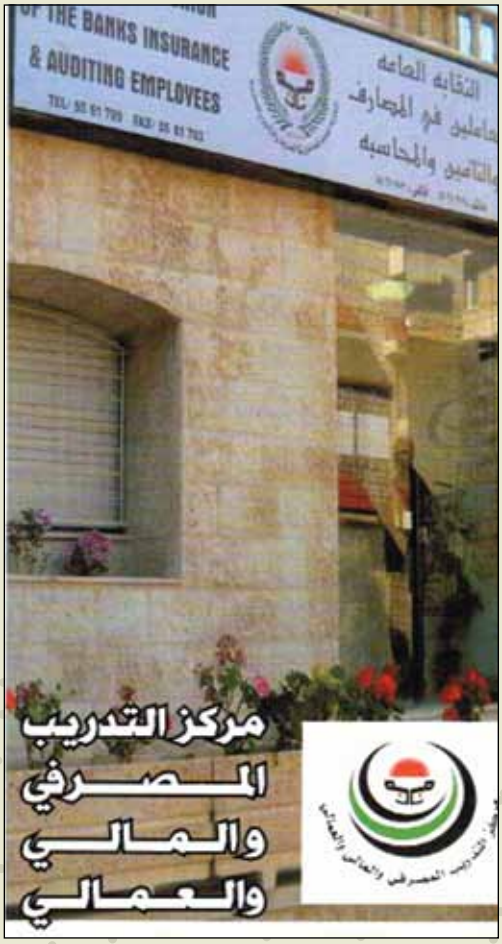

أعلن مجلس إدارة مركز التدريب المصرفي والمالي والعمالي التابع للنقابة العامة للعاملين في المصارف والتأمين والمحاسبة عن برنامجه الأول الذي سيتم تنظيمه في مقر المركز الجديد الكائن في الشميساني- شارع القاضي أياس، وهو عبارة عن البرنامج التدريبي الشامل حول (أساسيات العمل المصرفي)، وهذا البرنامج يتكون من ست دورات تدريبية تعقد خلال السنة الأولى بدعم من (صندوق التدريب والتشغيل والتعليم المهني والتقني).

يهدف هذا البرنامج التدريبي إلى تأهيل وتطوير مهارات خريجي الجامعات الجدد من حملة البكالوريوس في العلوم المالية والإدارية والباحثين عن عمل ولم يسبق لهم الالتحاق بأي وظيفة، وذلك عن طريق تدريبهم على مختلف الجوانب المتعلقة بالعمل المصرفي، ومساعدتهم في الحصول على وظائف في البنوك وشركات التأمين والتدقيق والأوراق المالية وذلك بالتعاون مع المؤسسات المعنية.

تبلغ مدة الدورة الواحدة حوالي (٨) أسابيع تتضمن حوالي (١٢٠) ساعة تدريبية، ويتكون البرنامج التدريبي من خمسة محاور رئيسه:

- المحور الأول: مقدمة في الأعمال المصرفية
- المحور الثاني: العمليات المصرفية
- المحور الثالث: المهارات المصرفية والتشريعات
- المحور الرابع: الرقابة الداخلية (إدارة المخاطر والإمتثال)
- المحور الخامس: تطبيقات عملية

هذا وسيقوم المركز بمنح شهادات معتمدة للخريجين بالإضافة إلى بدل مواصلات شهرية، وذلك ضمن شروط خاصة وضعها مجلس إدارة المركز.

مركز التدريب المصرفي
والمالي والعملي

النقابة العامة للعاملين في
المصارف والتأمين والمحاسبة

و بالتعاون مع

بتمويل من صندوق التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني
Funded by E-TVET Fund

صندوق التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني

تعلن عن فتح باب التسجيل للبرنامج التدريبي الشامل المجاني لخريجي الجامعات الجدد

- **مدة البرنامج: ثمانية أسابيع**
- **ميزات البرنامج:**
  - تدريب وتأهيل الملتحقين بالبرنامج للعمل في المجال المالي والمصرفي.
  - التعاون مع المؤسسات المالية والمصرفية لتشغيل خريجي البرنامج التدريبي.
  - صرف مكافأت وبدل مواصلات مالية شهرية للملتحقين بالبرنامج.
  - منح شهادات معتمدة للناجحين.
- **شروط الالتحاق بالبرنامج:**
  - أن يكون الملتحق أردني الجنسية.
  - أن يحمل الملتحق شهادة جامعية من إحدى الجامعات المعترف بها في أحد تخصصات العلوم المالية والإدارية.
  - أن يكون الملتحق خريج إحدى الجامعات خلال العامين الأخيرين.
  - ألا يكون الملتحق مشتركاً في الضمان الاجتماعي حتى تاريخ إلتحاقه بالبرنامج.

سيتم الإعلان عن تاريخ بدء البرنامج الأول بعد الإنتهاء من إختيار المتقدمين للإلتحاق بالبرنامج

للتسجيل والاستفسار على هاتف رقم: (٠٦٥٥٦١٧٠٩) / موبايل (٠٧٩١٤٧٨١٤٣)
إيميل: (info@gtubia.org.jo)

Jordan Dubai Islamic Bank
Solid Principles, Innovative Solutions

بنك الاردن دبي الإسلامي
مبادئ راسخة، حلول مبتكرة

حساب حَرير

الحساب الأول من نوعه
من بنك إسلامي في الأردن

حساب الادخار الاستثماري للسيدات بالمزايا التالية:

- نسب مرابحة تفضيلية على منتجات التمويل
- خصم على الأجور السنوية للخزائن الحديدية
- اشتراك نادي رياضي مخصص للسيدات مجاناً للحاصلة على تمويل من البنك
- أرباح تضاف الى الحساب على أساس ربع سنوي
- بطاقة صراف آلي ذات تصميم خاص

ومزايا أخرى عديدة

وذلك من خلال التوفير بأسلوب مميّز ومتوافق مع الضوابط الشرعية للودائع الاستثمارية الإسلامية والذي يمنحك مجموعة من الخدمات المصرفية العصرية والمزايا الحصرية المصمّمة خصيصاً لك.

- يخضع لأحكام وشروط البنك والمنتج.

لمزيد من المعلومات، تفضلي بزيارة أحد فروعنا
أو الاتصال بالرقم المجاني ٨٠٠٢٢٤٠٠
أو مركز الخدمة الهاتفية ٥٤٦٠٢١٠٠

www.jdib.jo

ورشة العمل الثالثة والعشرون حول (مهارات كشف التزوير والاحتيال المصرفي)

اختتام اعمال الورشة بنجاح كبير للمرة الثانية في مدينة العقبة

عقد مركز التدريب المصرفي والمالي والعمالي ورشته الثالثة والعشرون والثانية في مدينة العقبة في فندق الموفنبيك، وذلك خلال الفترة من ٩-٢٠١٦/١٠/١١، وقد أدار أعمال الورشة، وقدم مادتها العلمية الخبير المصرفي الأستاذ أمجد عطية (مستشار كشف التزوير والتزييف وخبير مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

شارك في الورشة تسعة عشر موظفاً من فروع البنوك العاملة في الأردن في مدينة العقبة، وقد أفتتح رئيس النقابة العامة أعمال الورشة وتضمن اليوم الأول التسجيل وافتتاح الورشة وتضمنت أعمالها شرح ومناقشة مفهوم التزوير والتزييف بالإضافة إلى كشف التواقيع المزورة والتواقيع الصحيحة.

في اليوم الثاني تم شرح ومناقشة تزوير الوثائق والمستندات والشيكات ووسائل الكشف عنها، بالإضافة إلى الاختام واساليب كشف تزويرها والبصمات ومميزاتها وفوائدها وكشف تزييف وتزوير وتقليد الاورق النقدية بالأساليب العلمية وقد تم في نهاية أعمال الورشة تسليم الشهادات. وقد أثنى المشاركون على تبني النقابة عقد هذه الورشة التدريبية في العقبة للمرة الثانية وعزمها عقد ورش تدريبية في محافظات المملكة المختلفة مستقبلاً.

كلمة الدكتور حيدر رشيد في افتتاح أعمال الورشة:

«نتواجد الآن معكم في هذه الورشة التدريبية الثانية في مدينة العقبة، وهذه الورشات تعقدها النقابة – نقابتكم – من خلال مركز التدريب المصرفي والمالي والعمالي التابع لها، وقد أُسس هذا المركز بالتعاون ما بين النقابة وما بين البنوك التي عدد لا بأس بها يدعم هذا المركز مادياً كتعبير عن التعاون والعلاقات الإيجابية ما بين النقابة وما بين هذه الإدارات المصرفية. من المعروف بأن مهمتنا كنقابات عمالية هي الدفاع عنكم وتمثيلكم امام أصحاب العمل وهم في حالتنا إدارات المؤسسات المصرفية. وقد استعرضنا بطبيعة الحال أسماء المشاركين ولفت نظرنا بشكل واضح وجود خمسة مشاركين من البنك العربي الإسلامي وهو بنك نتعاون معه للمرة الأولى، وهذه المشاركة

من البنك تعني بأن إدارته قد وصلت الى قناعة بأنه من الممكن ان تتعاون فيها مع النقابة في هذا الجانب.

أرحب بزملائنا من البنك العربي الإسلامي، وبطبيعة الحال بزملائنا الموجودين من كل البنوك والذين يعمل البعض منهم في بنوك حصل وان خاضت النقابة نزاعات عماليه مع إداراتهم، وقامت النقابة بتحقيق امتيازات وحقوق جديدة لهم وعلى رأسها راتب الشهر السادس عشر.

لا اريد الإطالة عليكم فهذا عبارة عن افتتاح قصير جدّاً لهذه الورشة، وسوف يكون لنا لقاء آخر في نهاية الورشة عند تسليمكم الشهادات، وأود أن أتوجه بالشكر الكبير الى الخبير المصرفي الأستاذ أمجد عطية الذي سيدير أعمال هذه الورشة راجياً منكم العمل على تحقيق أكبر قدر من الفائدة من مشاركتكم فيها.»

تضمنت المادة العلمية للورشة التي تم تقديمها ومناقشتها على مدار أيام الورشة المواضيع التالية:

- مفهوم التزوير والتزييف.
- كشف التواقيع المزورة.
- التواقيع الصحيحة والتواقيع المزورة.
- تزوير الوثائق والمستندات والمحررات والشيكات ووسائل الكشف عنها.
- الأختام وأساليب كشف تزويرها.
- البصمات ومميزاتها وفوائدها.
- كشف تزييف وتزوير وتقليد الأوراق النقدية بالأساليب العلمية.

أسماء المشاركين في الورشة:

- احمد عبدالاله يونس الطراونه/ بنك الإستثمار العربي الأردني
- اسيل محمود عبد الرحمن الغرام/ بنك الإستثمار العربي الأردني
- خليل عمر محمد ابو عيشه/ المؤسسة العربية المصرفية
- محمد شاهين محمد شاهين/ المؤسسة العربية المصرفية
- آلاء فوزي هاشم قطيشات/ البنك التجاري الأردني
- سوزان جورج جميل البقاعين/ البنك التجاري الأردني
- محمد صالح احمد النعامنه/ بنك ستاندرد تشارترد
- مالك درويش عبد ربه القدرة/ البنك العربي الإسلامي
- هبه محمد مصطفى صالح/ البنك العربي الإسلامي
- نور حسام خليل أحمد/ البنك العربي الإسلامي
- هشام جبر صدقي مصري/ البنك العربي الإسلامي
- رامي محمد علي الخليفات/ البنك العربي الإسلامي
- علي عاصم علي الخطيب/ بنك القاهرة عمان
- ناصر عامر سعدي شكور/ بنك القاهرة عمان
- فيروز محمد محمود البطوش/ بنك القاهرة عمان
- ثائر محمد ضيف الله عبد الدايم/ بنك القاهرة عمان
- علاء علي موسى المشاعلة/ بنك القاهرة عمان
- فراس عدنان طاهر صالح/ البنك العربي
- محمد ابراهيم أحمد السمار/ البنك العربي

مطالب عمالية إلى مدير عام شركة البوتاس العربية

النائب خالد زاهر الفناطسة رئيس النقابة العامة يعلن التوقف عن العمل في مواقع الإنتاج في حال عدم تحقيق المطالب

مطالب عمالية إلى مدير عام شركة البوتاس العربية

النائب خالد زاهر الفناطسة رئيس النقابة العامة يعلن التوقف عن العمل في مواقع الإنتاج في حال عدم تحقيق المطالب

وجه النائب خالد زاهر الفناطسة: رئيس النقابة العامة للعاملين في المناجم والتعدين كتاباً إلى مدير عام شركة البوتاس العربية طالب فيه بتحقيق عدد من المطالب للعاملين في الشركة، وبسبب عدم التوصل إلى اتفاق مع الإدارة حول هذه المطالب أعلن رئيس النقابة العامة التوقف عن العمل في كافة مواقع الإنتاج اعتباراً من صباح يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٧/١/١٧ إلى حين تحقيق مطالب العمال العادلة، وتتضمن مطالب النقابة ما يلي:

١- تعديل النظام الداخلي لصندوق الوفاة، والتعويض حيث يتم احتساب نهاية الخدمة للعاملين من تاريخ مباشرة العمل للعقود، وأيضاً وضع سقف حد اعلى لاحتساب مبلغ ٧ آلاف دينار معدلة عن سنة اعتباراً من تاريخ توقيع الاتفاقية.

٢- زيادة الراتب الأساسي للعاملين بواقع (٥٠) ديناراً شهرياً.

٣- صرف كامل مستحقات العمال في صندوق بوليصة التأمين، والعجوزات، وصرف كامل مستحقات العمال الذين لم يشتركوا بالصندوق، ولم يرفعوا دعاوٍ قضائية على الشركة بهذا الخصوص، وعددهم (١٩٨) عاملاً منهم أربعة زملاء انتهت خدماتهم، ولم يحصلوا على

• النائب خالد الفناطسة

مبالغهم من بوليصة التأمين، وكذلك فتح المجال للتسوية مع العمال الراغبين بإسقاط قضاياهم بالتراضي مع الشركة.

٤- تصنيف العقود لمن أمضى خدمة ثلاث سنوات في الشركة على دفعتين ٥٠٪ في ٢٠١٧/١/١، و ٥٠٪ في ٢٠١٨/١/١م.

٥- توحيد مكافأة الإنتاج لكافة العاملين.

٦- زيادة علاوة الوردية برفع الحد الأدنى إلى (٨٠) ديناراً، ورفع النسبة من ٧,٥ إلى ٨,٥.

٧- تثبيت حق الحصول على منحة دراسية لمن أمضى خدمة عشرون عاماً في الشركة على أن يحتفظ بها بعد إنهاء خدماته سواء في حالة وفاته، أو إنهاء خدماته.

٨- الإبقاء على صرف الكابونات بدل بنزين بقيمة خمسين ديناراً على ألا تخضع لحسبة الإجازات والمغادرات.

٩- رفع قيمة قرض الإسكان من (٤٠) إلى (٥٠) ألف دينار.

١٠- أ. تعديل نظام التأمين الصحي بما يخص الاقتطاع الشهري للمعالجات ليصبح الحد الأعلى (٥٠) ديناراً شهرياً.

ب. تعديل نظام التأمين الصحي لأبناء المتوفين على رأس عملهم.

ج. شمول الأدوية النفسية في مظلة التأمين الصحي.

هذا وفي ضوء عدم التوصل إلى اتفاق مع الإدارة رغم عقد عدة اجتماعات بين النقابة والشركة قام رئيس النقابة العامة النائب "خالد الفناطسة" بإصدار بيان دعا فيه العاملين؛ للوقوف صفاً واحداً خلف نقابتهم مشيراً إلى أن النقابة طالبت في كتاب رسمي بتعديل نظام التأمين الصحي بعد التقاعد، وقررت إضافة هذا المطلب إلى المطالب العمالية السابقة.

ملاحظة / أصدرت النقابة العامة للعاملين في المناجم والتعدين بياناً أثناء طباعة المجلة أعلنت فيه تعليق الإضراب لإشعار آخر والالتزام بأحكام قانون العمل الأردني مع التأكيد على مطالبها كاملة غير منقوصة وذلك تكريماً لمعالي وزير العمل وعطوفة رئيس إتحاد عمال الأردن وسعادة النائب خالد رمضان إثر الاجتماع الودي الذي عقد يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٧/١/١٠.

بيان النقابة العامة للعاملين في النقل الجوي والسياحة

النقابة تسجل استغرابها من تعميم إدارة الملكية الأردنية بوقف الزيادات السنوية وتعديل الوظائف لمستحقيها

أصدرت الهيئة الإدارية للنقابة العامة للعاملين بالنقل الجوي والسياحة بياناً للعاملين في الشركة حول تعميم المدير العام للملكية الأردنية / الرئيس التنفيذي والمتضمن وقف الزيادات السنوية والترفيعات وتعديل الوظائف لمستحقيها لجميع العاملين باستثناء الطيارين والمضيفين الجويين وقد تضمن البيان ما يلي:

• يوسف قنب/ رئيس النقابة

"تلقت النقابة باستهجان واستغراب كبيرين تعميم المدير العام، الرئيس التنفيذي لشركة الملكية الأردنية والمتضمن وقف الزيادات السنوية والترفيعات وتعديل الوظائف لمستحقيها لجميع العاملين باستثناء الطيارين والمضيفين الجويين.

وقد عقدت الهيئة الإدارية لنقابتكم اجتماعاً طارئاً تدارست فيه خطوات إدارة الشركة وتوجهاتها المرفوضة، وقررت ارسال مذكرة للمدير العام تتضمن الطلب منه التراجع عن التعميم وسحبه، ولقد عبرنا عن رفضنا القاطع والجازم لموقف الإدارة ورفضنا التطاول على حقوقكم المكتسبة، وفي حال استمرت إدارة الشركة بموقفها دون سحب التعميم والعودة عنه فإننا سنقوم بتفعيل منطوق المادة ١٣٥/أ من قانون العمل الأردني.

إننا في الهيئة الإدارية اذ نعيد ونكرر رفضنا القاطع والجازم والمبدئي المساس بحقوقكم المكتسبة والتطاول على زياداتكم وحقكم في الترفيع الذي نص عليه القانون، لنؤكد لكم أننا لن نقبل بأن يكون العمال لقمة سائغة للإدارة، وان تبقى الإدارة العليا تنعم بامتيازات ورواتب خيالية ومكافآت بمبالغ طائلة، وحملات إعلانية بكلف مرتفعة تتضمن رعاية فريق اسباني، فيما يتم قضم حقوق العاملين ومكافآتهم والتطاول عليها، فحيط العاملين ليس واطياً ولن نقبل بأن يكون كذلك.

آثرنا مخاطبتكم سريعاً ووضعكم بصورة قرارات هيئتكم الإدارية والتي نعتزم القيام بها، والتي لن نتراجع عنها قبل ان يتم التراجع عن تلك القرارات، وسنكون دوماً كما عهدتمونا مدافعين عن حقوقكم ومكتسباتكم.»

غنى

مكافآت قيّمة مع حساب التّوفير

مع حساب التّوفير غنى، يمكنك الآن الاستفادة من فائدة سنوية مقدارها 0.5٪، بالإضافة إلى مجموعة من الجوائز القيّمة، في آن واحد.

- ليرات ذهب تُمنح يومياً.
- جوائز نقدية بقيمة 5,000 دينار أردني تُمنح شهرياً.
- جائزة منتصف العام :سيارة مرسيدس-بنز E200 موديل 2017 في نهاية شهر حزيران من العام 2017.
- جائزة نهاية العام: الجائزة الكبرى 100,000 دينار أردني في نهاية شهر كانون الأول من العام 2017.

- تخضع الجوائز لأحكام وقانون ضريبة الدخل.
- الحد الأدنى لفتح حساب غنى هو 200 دينار ويؤهل العميل للدخول بالسحب على جميع الجوائز ما عدا الجائزة الكبرى حيث أن الحد الأدنى لهذه الجائزة هو 500 دينار.
- عرض خاضع لشروط وأحكام البنك.

حساب التوفير 5600329

sgbj.com

SGBJ

بنك سوسيته جنرال - الأردن

نجاحك بين يديك
لأننا الأقرب إليك

البنك التجاري الأردني
Jordan Commercial Bank
أقرب إليك

JCBankJO
www.jcbank.com.jo

خط تجاري المباشر
+ 962 6 5209000

نشاطات النقابة العامة للعاملين في الصناعات الغذائية

وقعت النقابة العامة للعاملين في الصناعات الغذائية عدداً من الاتفاقات الجماعية مع إدارات الشركات التي تمثل العاملين فيها حيث تضمنت الاتفاقات جملة من الامتيازات والحقوق الجديدة للعمال وهذه الاتفاقات هي:

الاتفاق الجماعي مع شركة مصانع الخميرة المساهمة المحدودة

وقّع الاتفاق نيابة عن الشركة المهندس ريمون حلته مدير عام الشركة، ووقعه نيابةً عن النقابة أحمد أبو خضرا رئيس النقابة العامة، وعضو الهيئة الإدارية بشرى السلمان وأعضاء اللجنة النقابية (كمال الطيراوي وسلمان راشد وعبد الرحمن زهير) وقد تضمن الاتفاقُ الذي تم توقيعه بتاريخ ٢٠١٧/١/٣ البنود التالية:

١- صرف زيادة، وحسب التضخم المعلن من قبل الجهات الرسمية على ألا تقل عن عشرة دنانير.

٢- تعديل رواتب العمال:

أ. صرف دينارين عن كل سنة خدمة لمن تقل خدمتهم في الشركة عن عشر سنوات.

ب. صرف دينار ونصف عن كل سنة خدمة لمن تزيد خدمتهم عن عشر سنوات وحتى تِسْعَ عشرَةَ سنةً.

ج. صرف دينار عن كل سنة خدمة لمن تزيد خدمتهم عن عشرين سنة.

٣- زيادة ٥٪على مكافأة نهاية الخدمة لِتُصْبِحَ ٧٥٪ ابتداء من ٢٠١٧/١/١.

٤- زيادة التامين الصحي للعاملين بعقود والذين أمضَوا أكثر من ثلاث سنوات بالخدمة ليصبح كالتالي، وذلك من تاريخ تجديد العقود:

- بعد ثلاث سنوات ٦٠ ديناراً
- بعد أربع سنوات ٨٠ ديناراً
- بعد خمس سنوات ١٠٠ ديناراً
- بعد ستِ سنوات ١٢٠ ديناراً
- بعد سَبْع سنوات ١٤٠ ديناراً
- بعد ثماني سنوات ١٦٠ ديناراً
- بعد تِسعِ سنوات ١٨٠ ديناراً
- بعد عشرِ سنوات ٢٠٠ دينارٍ كحد أقصى

ب. يحق للمشترك في صندوق الادخار والذي تزيد خدمته في الشركة عن سبع سنوات سُلْفةً من مدخراته في الصندوق لا تزيد عن ٧٠٪ وحسب النظام.

٥- تُشَّكل لجنةٌ من الطرفين لمعالجة أي خلل يحدث من جراء تطبيق هذا الاتفاق.

الاتفاق الجماعي مع شركة الثلج والصودا والكازوز الأردنية

تم توقيع الاتفاق بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١٥ وقد وقعه نيابة عن الشركة المدير العام نضال حمام ومدير الموارد البشرية معتصم سلامة ومدير شؤون الموظفين والرواتب أحمد نعيم، ووقعه نيابة عن النقابة أحمد أبو خضرا رئيس النقابة العامة وبشرى السلمان وعايد شحادة وحسام زيادين أعضاء الهيئة الإدارية، وقد تضمن الاتفاق البنود التالية:

الزيادات السنوية اعتباراً من تاريخ ٢٠١٧-٠١-٠١م

١. زيادة رواتب كافة المستخدمين في الدرجة الوظيفية (L3) بمبلغ ثلاثين ديناراً.

٢. زيادة رواتب كافة المستخدمين في الدرجة الوظيفية (L2) بمبلغ خمسة وعشرين ديناراً.

٣. زيادة رواتب كافة المستخدمين في الدرجة الوظيفية (L1) بمبلغ خمسة عشر ديناراً.

٤. زيادة رواتب كافة المستخدمين للدرجات الأقل من مستوى (L1) بمبلغ خمسة عشر ديناراً.

- تقرر صرف مكافأة إضافية واستثنائية لمرة واحدة فقط مقدارها ٥٠ ديناراً (خمسون ديناراً) لجميع الموظفين من درجة (L3) فما دون والذين سيبقون على رأس عملهم حتى ٢٠١٦-١٢-٣١م مع مراعاة احتساب المكافأة حسب نسبة مدة خدمتهم بالأشهر (Pro-rated) للذين تقل خدمتهم عن سنة كاملة، وذلك نظراً للمجهود الكبير الذي بذل من قِبَلِهم، والانتماءِ الحقيقي للشركة، والمحافظة على موجوداتها وممتلكاتها خلال عام ٢٠١٦م.

- قررت إدارة الشركة للعام الخامس على التوالي صرفَ المكافآت بناءً على نتائج ال

- اعمال والأفراد "برنامج أداني" لجميع الموظفين من درجة (L3-L1) تقديراً لجهود الموظفين من هذه الفئات.

- استجابت الشركة لطلب النقابة بالاستمرار بصرف راتبي الثالث عشر والرابع عشر لجميع العمال المثبتين وعمال والمياومة بحيث يصرف راتب الثالث عشر نهاية شهر حزيران وراتب الرابع عشر نهاية شهر كانون الأول.

- طالبت الهيئة الإدارية للنقابة كافة العاملين في الشركة بالحرص على مصلحة الشركة من خلال مثابرتهم، والعمل على تحسين الإنتاج، ورفع إنتاجيتهم بالإضافة إلى تقليص الفاقد وترشيد النفقات مما سينعكس إيجابياً على تحسين ظروفهم المعيشية في الاتفاقيات المستقبلية إن شاء الله.

- تشمل هذه الاتفاقية كافة العاملين من درجة L٣ فما دون، وتطبق جميع الزيادات أعلاه على كل الموظفين المثبتين والمياومة، ولا تشمل العاملين الخاضعين لنظام تقييم الأداء (PDR) من درجة L٤ فما فوق، والمساعدات الادارية، بحيث يستحق الموظف الزيادة والمكافأة الإضافية بشكل كامل في حالة إكماله عاماً في الشركة بتاريخ ٢٠١٧-٠١-٠١، وتحتسب الزيادة والمكافأة الإضافية للموظفين الذين لم يكملوا السنة حسب نسبة مدة خدمتهم في الشركة.

- تسري أحكام هذه الاتفاقية حصراً فيما اشتملت عليه من بنود اعتباراً من تاريخ ٢٠١٧-٠١-٠١ ولغاية ٢٠١٧-١٢-٣١، وتنتهي بانتهاء تاريخها، على أنه لا يترتب على هذه الاتفاقية أي تأثير أو تعديل على عقود العمل السارية بين الشركة وموظفيها فيما اشتملت عليه من شروط واحكام والتي تظل ملزِمة لأطرافها.

blom.com.jo
خدمة الزبائن
٠٦٥٠٠١٢٢٢
شو ما كانت تجارتك،
بنك لبنان والمهجر بيدعمك
قرض خاص بالتجار اصحاب المحلات التجارية
تسهيلات تصل لغاية ١٠٠ الف دينار
بنك لبنان والمهجر
راحـــة البـــال

وداعاً فيدل كاسترو
مضى (أبو الثورة الكوبية) .. مضى من أعاد كوبا إلى شعبها

كتب رئيس التحرير

لعل قلة من الناس لا يعرفون بأن فيدل أليخاندرو كاسترو يحمل درجة الدكتوراه في القانون وأنه بالإضافة لذلك أبن لأسرة ثرية من كبار ملاك الأراضي، وأنه وهو الذي شكل شوكة في خاصرة الولايات المتحدة الأمريكية لأكثر من نصف قرن قضى فيها وفي المكسيك فترة من منفاه الاختياري بعد أن خرج من السجن إثر هجوم فاشل قاده على ثكنات مونكادا العسكرية في سانتياغو دي كوبا عام ١٩٥٣.

الأهم من ذلك أيضاً أن قلة من الناس لا يعرفون بأن كاسترو لم يكن شيوعياً، وأنه تحول كذلك بعد أن نجحت الثورة التي لم يقودها الحزب الشيوعي الكوبي بل شارك فيها وفي قيادتها بعد ذلك، ولعل أهم ما في سيرة حياته كزعيم شيوعي أنه لم يتخل أبداً عن الشيوعية حتى بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وبقي متمسكاً بالماركسية والاشتراكية كنهج لحكم بلاده إلى حين وفاته، الأمر الذي أكده في خطابه الأخير النادر الذي ألقاه في شهر نيسان من العام الماضي وقد اقترب عمره من التسعين عاماً حيث قال (أن المبادئ الشيوعية في كوبا لا تزال حية وأن الشعب الكوبي سينتصر).

خلال فترة حكمه تعاقب على الولايات المتحدة الامريكية عشرة رؤساء أميركيين ساروا جميعاً على نفس النهج في التعامل مع الثورة الكوبية وتفننوا جميعاً في محاولة إسقاطه والقضاء على الحكم الاشتراكي في كوبا، وتم ذلك من خلال أكثر من (٦٣٠) محاولة اغتيال فاشلة للقضاء عليه إلى أن قام الرئيس الأمريكي أوباما بزيارة تاريخية إلى كوبا العام المنصرم وذلك منذ أن نجحت الثورة الكوبية عام ١٩٥٩ رغم أن هذه الزيارة لم تنهي الحصار الأمريكي على كوبا.

الفشل الأمريكي في التعامل مع كوبا وزعيمها لم يتمثل بهذه المحاولات فقط، بل تمثل أيضاً بالفشل الذريع الذي مني به الغزو المسلح الذي نظمته وقادته الولايات المتحدة الامريكية فيما سمي بمعركة خليج الخنازير عام ١٩٦١ والتي جندت أميركا فيها جيشاً خاصاً من المرتزقة والمنفيين الكوبين وانتهى بقتل الالاف منهم وأسر أعداد كبيرة أيضاً، أما الفشل الأكبر فكان بأزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢ التي

حصلت بعدها كوبا والاتحاد السوفيتي على تعهد أمريكي بعدم الاعتداء على كوبا مقابل سحب الصواريخ الروسية الموجودة في الأراضي الكوبية على بعد ١٤٥ كيلومتراً فقط عن شواطئ فلوريدا وكان ذلك أكبر انتصار للشعب الكوبي في مواجهة التهديدات الاميركية.

لم تقتصر تأثيرات الثورة الكوبية على الشعب الكوبي فقط، بل تعدته إلى أميركا الجنوبية بكاملها وأعطت هذه الثورة الوحي لعدد من الثورات اللاحقة في المنطقة والتي استلهمت وقادتها الأفكار والمثل كالبرازيل ونيكاراغوا والسلفادور وبوليفيا ولا تزال القوى الثورية الحاكمة في بعض هذه الدول تقاوم التآمر الأميركي متعدد الأشكال من أجل إسقاطها والقضاء عليها تماماً كما كان يحدث مع كوبا.

حافظت كوبا تحت قيادة كاسترو على نهجها الاشتراكي المستند إلى الفكر الماركسي وذلك في تناغم كامل مع مواقف الإتحاد السوفييتي ورغم ذلك فإن كاسترو كان أحد القادة البارزين في حركة عدم الانحياز التي انعقد مؤتمرها الأول في بلغراد عام ١٩٦١ في غمرة التآمر على كوبا، وقادها بشكل خاص رئيس الوزراء الهندي جواهر لال نهرو والرئيس المصري جمال عبد الناصر والرئيس اليوغسلافي جوزيف تيتو، وتأكيداً على الدور الكوبي في هذه الحركة فقد انعقدت قمتها مرتين في هافانا عامي ١٩٨٣ و ٢٠٠٦.

كاسترو بإسم الثوري الماركسي الأرجنتيني أرنستو تشي جيفارا الطبيب والكاتب الذي تخرج من جامعة بيونس أيرس عام ١٩٥٣ وشارك في الثورة الكوبية وقام بأدوار رئيسة في الحكومة الجديدة كوزير للصناعة ورئيس ومدير للبنك الوطني ورئيس تنفيذي للقوات المسلحة الكوبية وأسس قوانين الإصلاح الزراعي في كوبا وتحول إلى أب روحي لنظرية حرب العصابات التي ألف فيها كتاباً من أكثر الكتب مبيعاً في العالم وترجم أفكاره إلى واقع عملي عندما غادر كوبا عام ١٩٦٥ من أجل المشاركة في الثورات في الكونغو وبوليفيا

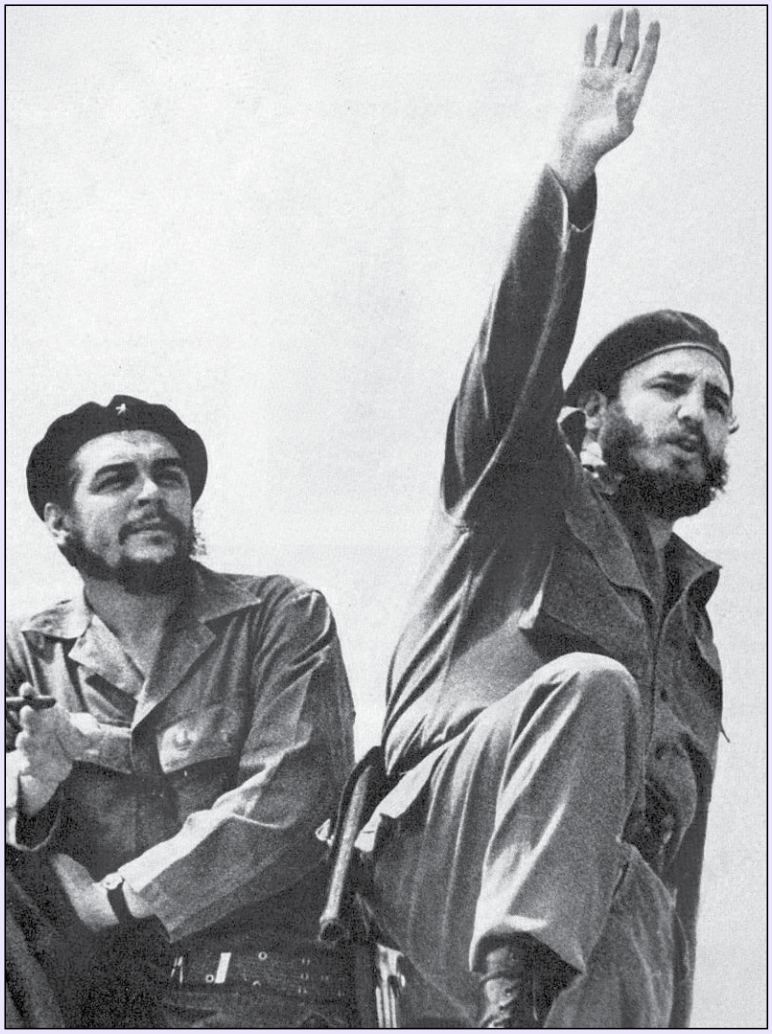

• فيدل كاسترو ورفيقه تشي غيفارا

حيث قتلته هناك وكالة الاستخبارات الأميركية.

تخلى فيدل كاسترو طوعاً عن الحكم بعد أن قاد الثورة لمدة خمسين عاماً قبل أن يجبره الموت على الترجل نهائيا بعد فترة علاج من مرض في الأمعاء أجرى على أثرها جراحة معوية سنة ٢٠٠٦، ومع وفاته يكون فيدل كاسترو قد أضاف إسمه إلى عدد من القادة الذين حفروا أسماءهم القرن الماضي وحتى يوم وفاته الحزين على الشعب الكوبي في سجل الخالدين وفي أذهان وضمائر مواطنيهم، ومن وأبرز هؤلاء فلاديمير ايليتش لينين وجمال عبد الناصر وجواهر لال نهرو وكوامي نكروما وباتريس لومومبا وأحمد سوكارنو وجوزيف بروز تيتو.... هؤلاء القادة الذين يفتقدهم العالم وشعوبهم الآن، ويبقى ما قاله كاسترو من أن (المقاتل يمكن أن يموت ولكن فكرته تبقى خالدة) أكبر تأكيد على ذلك.

عملائنا الكرام ...
نتشرف بخدمتكم في فرعنا الجديد
مكة مول - الطابق الأرضي

البنك العقاري المصري العربي
EGYPTIAN ARAB LAND BANK

نبني للغد...

عقد العمل الفردي

عقد العمل هو العقد الذي يبرم بين العامل وصاحب العمل، ويتم بموجبه تحديد حقوق وواجبات كل من العامل، وصاحب العمل، وقد حددت المواد من ١٥ إلى ٣٥ من الفصل الرابع من قانون العمل هذه الحقوق والواجبات فيما يتعلق بعقد العمل الفردي، أما المواد من ٣٩ إلى ٤٤ من الفصل السادس فقد حددت تفاصيل عقد العمل الجماعي.

المادة ١٥ :

أ. ينظم عقد العمل باللغة العربية، وعلى نسختين على الأقل يحتفظ كل من الطرفين بنسخة منه، ويجوز للعامل إثبات حقوقه بجميع طرق الإثبات القانونية إذا لم يحرر العقد كتابة.

ب. يعتبر العامل المعين لمدة غير محدودة بأنه مستمراً بعمله إلى أن تنتهي خدمته بموجب أحكام هذا القانون، أما في الحالات التي يستخدم فيها العامل لمدة محدودة فيعتبر أنه مستمر في عمله خلال تلك المدة.

ج. إذا كان عقد العمل لمدة محدودة، فإنه ينتهي من تلقاء نفسه بانتهاء مدته، فإذا استمر طرفاه في تنفيذه بعد انقضاء مدته اعتبر ذلك تجديداً له لمدة غير محدودة، وذلك من بداية الاستخدام.

د. يعتبر العامل الذي يستخدم بانتظام بالقطعة في محل العمل، أو الذي يقوم بسلسلة من الأعمال بالقطعة أنه عامل لمدة غير محدودة.

كذلك تضمنت المواد من ١٦ وحتى ١٨ أحكاماً أخرى خاصة بعقد العمل الفردي وذلك على النحو التالي:

المادة ١٦ :

يبقى عقد العمل معمولاً به بغض النظر عن تغيير صاحب العمل بسبب بيع المشروع، أو انتقاله بطريق الإرث، أو دمج المؤسسة، أو لأي سبب آخر، ويظل صاحب العمل الأصلي والجديد مسؤولين بالتضامن مدة ستة أشهر عن تنفيذ الالتزامات الناجمة عن عقد العمل مستحقة الأداء قبل تاريخ التغيير، وأما بعد انقضاء تلك المدة فيتحمل صاحب العمل الجديد المسؤولية وحده.

المادة ١٧ :

لا يلزم العامل بالقيام بعمل يختلف اختلافاً بيناً عن طبيعة العمل المتفق عليه في عقد العمل إلا إذا دعت الضرورة إلى ذلك؛ منعاً لوقوع حادث، أو لإصلاح ما نجم عنه، أو في حالة القوة

القاهرة، وفي الأحوال الأخرى التي ينص عليها القانون على أن يكون ذلك في حدود طاقته، وفي حدود الظرف الذي اقتضى هذا العمل.

المادة ١٨ :

لا يلزم العامل بالعمل في مكان غير المكان المخصص لعمله إذا أدى ذلك إلى تغيير مكان إقامته، وذلك ما لم يرد نص صريح يجيز ذلك في عقد العمل.

أما فيما يتعلق بانتهاء عقد العمل الفردي فقد حددت المواد من ٢١ وحتى ٢٤ الحالات التي ينتهي بها هذا العقد وذلك على النحو التالي:

المادة ٢١ :

ينتهي عقد العمل في أي من الحالات التالية:

أ. إذا اتفق الطرفان على إنهائه.

ب. إذا انتهت مدة عقد العمل، أو انتهى العمل نفسه.

ج. إذا توفي العامل، أو أقعده مرض أو عجز عن العمل، وثبت ذلك بتقرير طبي صادر عن المرجع الطبي.

المادة ٢٢ :

لا ينتهي عقد العمل بسبب وفاة صاحب العمل إلا إذا روعي في العقد شخصية صاحب العمل.

المادة ٢٣ :

أ . إذا رغب أحد الطرفين في إنهاء عقد العمل غير المحدد بمدة فيترتب عليه إشعار الطرف الآخر خطياً برغبته في إنهاء العقد قبل شهر واحد على الأقل، ولا يجوز سحب الإشعار إلا بموافقة الطرفين.

ب. يبقى عقد العمل ساري المفعول طوال مدة الإشعار، وتعتبر مدة الإشعار من مدة الخدمة.

ج. إذا كان الإشعار من طرف صاحب العمل فله أن يعفي العامل من العمل خلال مدته، وله أن يشغله إلا في الأيام السبعة الأخيرة منها، ويستحق العامل أجره عن مدة الإشعار في جميع الأحوال.

د. إذا كان الإشعار من طرف العامل وترك العمل قبل انقضاء مدة الإشعار فلا يستحق أجراً عن فترة تركه العمل، وعليه تعويض صاحب العمل عن تلك الفترة بما يعادل أجره عنها.

المادة ٢٤ :

مع مراعاة ما ورد في المادة (٣١) من هذا القانون لا يجوز فصل العامل، أو اتخاذ أي إجراء تأديبي بحقه لأسباب تتصل بالشكاوي والمطالبات التي تقدم بها العامل إلى الجهات المختصة والمتعلقة بتطبيق أحكام هذا القانون عليه.

تمتع بميزات التأمين على الحياة مع برنامج "عائلتي Prestige" واحصل على راحة البال والأمن المادي لك ولعائلتك في حالة الوفاة المبكرة. حيث نقدم لك مجموعة من الحلول المرنة التي تتناسب مع وضعك المالي الحالي وتلبي تطلعاتك المستقبلية.

راجع مستشارك المالي اليوم لمزيدٍ من التفاصيل حول المحافظ الاستثمارية المتنوعة والمنافع الإضافية.

أولويتك. أولويتنا.

تواصل معنا

٦٥٠٠٣٠٠٣

ajib.com

AJIB

Prestige Banking

Jordan Kuwait Bank and Capital Bank
What is Required???

Despite the fact that workers in the banking sector operating in Jordan as well as workers in dozens of institutions in other sectors are earning the XVI-month salary and unlike other operating banks in Jordan, the managements of Jordan Kuwait Bank and Capital Bank still reject to equalize workers in the two banks with their colleagues in the other banks. Of course the arguments are not convincing and objective as it seems that the decision makers in the two banks want to prove that their previous experience in heading the Ministry of Labour gave them the immunity and the experience in front of trade unions and the workers' demands.

From its point of view, the union does not wish to prove anything special and its position is summarized in stating that no matter how long the labor dispute with the managements of the two banks and their mentality nature, yet this demand will remain in place as is the survival of the union. Whatever is the decision of the Labour Court, which would inevitably receive the two conflicts and we trust in its decisions integrity and fairness, this will not drop down the two banks responsibility in equalizing their workers with others and will not prevent the union from continuously claiming this right as well as other rights. The big question remains that (what do the two banks managements want to prove by their attitude in front of the employees' legal representative and their issues???)

The Banking, Financial and Labor Training Centre held its Twenty-Third Training Workshop "Skills in Detection of Forgeries and Fraud Banking" in Aqaba. Great Success for the Second Time.

The Banking, Financial and Labor Training Centre held its Twenty-third training workshop at the Movenpick hotel in Aqaba for the second time during the period 9-11 October 2016. The banking expert, Mr. Amjad Attiah; has lectured and presented the scientific material of the training workshop.

Nineteen employees from different branches of banks operating in Aqaba attended and participated in the workshop. Dr. Haider Rashid, President of the General Union inaugurates the workshop.

At the end of the workshop, the participants commended the holding of this training workshop in Aqaba for the second time and the intent to arrange similar training workshops in different country's governorates.

The Social Partnership Committee of the Employment, Technical and Vocational Education Training Sector held its meetings in the General Trade Union.

The Social Partnership Committee of the Employment, Technical and Vocational Education Training held its first and second meetings at the headquarters of the General Trade Union of Banks, Insurance and Auditing Employees to discuss the draft of the social partnership model for the Employment, Technical and Vocational Education Training Sector in presence of fellow Dr. Haidar Rashid, President of the General Union, HE Eng. Hani Khleifat, general manager of the Vocational Training Corporation, HE Mr. Samir Maqdah, representative of the private sector, HE Mr. Arab Samadi, representative of Jordan Chamber of Commerce and Mr. Tariq Al Rashdan, secretary of the Employment, Technical and Vocational Education Training Council.

The Committee discussed during the meetings the social partnership model for Employment, Technical and Vocational Education Training sector and approved it in principle in order to submit it to the Employment, Technical and Vocational Education Training Council for discussion and approval in its final form to act accordingly.

The General Manager of the Social Security Corporation meets the President of the General Federation of the Jordanian Trade Unions and Members of the Executive Office to discuss the Health Insurance Scheme.

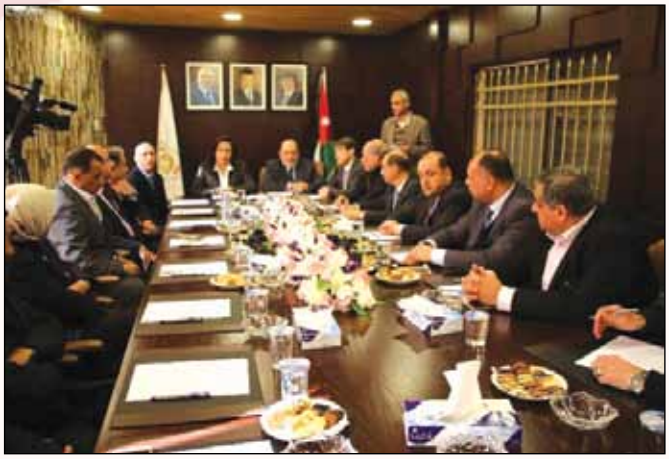

The General Manager of the Social Security Corporation, Mrs Nadia Rawabdeh met the President of the General Federation of the Jordanian Trade Unions, Mr. Mazen Maaytah and the members of the Executive Office in the Federation headquarters on Thursday 22 December 2016. The attendants discussed The Social Security Corporation plans to apply the health insurance scheme.

At the end of the meeting the General Manager of the Social Security Corporation thanked the President of the General Federation of the Jordanian Trade Unions and the members of the Executive Office. President of the General Federation also thanked Mrs. Rawabdeh on her initiative, stressing the need to continue such meetings.

International Trade Union Confederation – Asia Pacific (ITUC – AP) held its 14th Regional General Council in Nepal.

The President of the General Union attends the meeting representing the General Federation of the Jordanian Trade Unions.

(ITUC – AP) accept the resignation of Secretary-General Suzuki and Uchida elected in his place.

International Trade Union Confederation – Asia Pacific (ITUC – AP) held its 14th Regional General Council in Kathmandu, Nepal, during the period 15-16 / 12 /2016.

Fellow Dr. Haider Rashid, President of General Union attended the meeting as an authentic member representing the General Federation of the Jordanian Trade Unions. Colleague Shaher Saad, Secretary General of the General Federation of Trade Unions of Palestine - Deputy Chairman of the General Council didn't attend the meeting for special circumstances. The meeting was attended by twenty-eight authentic members out of thirty seven, in addition to the two alternative members, the Deputy Secretary-General of the (ITUC – AP) and a number of observers headed by Mr. Guy Ryder, General Director of the International Labour Organization.

The General Federation of the Jordanian Trade Unions calls for increasing the minimum wage.

The Trilateral Committee coincided on (300) JDs per month Except for One Employers' Representative.

The President of the General Federation of the Jordanian Trade Unions Mr. Mazen Maaytah addressed a memorandum to the Prime Minister in which he stated that despite the coincidence of the Trilateral Committee on increasing the minimum monthly wage to (300) JDs in response to the economic and social variables, with the exception of one employers' representative, the Council of Ministers has not taken a decision in this regard so far. Mr. Maaytah stressed the need for this increase since five years ago.

President of General Federation of the Jordanian Trade Unions and President of General Union Participate in the Third Session of the Arab Trade Union Confederation General Council in Tunisia.

Fellows Mr. Mazen Maaytah, President of General Federation of the Jordanian Trade Unions, Dr. Haider Rashid, President of General Union, and Ms. Rana Abu Luha Chairperson of the Women's Committee in the General Union participated in the meetings of the third Session of the Arab Trade Union Confederation General Council which was held in Hammamat in Tunisia during the period 14-15/11/2016. Fellow President of General Union participated, also, in the meeting of the Executive Bureau, which was held in the same period.

The Labor Committee in the Senate Meets the President of the General Federation of the Jordanian Trade Unions and Members of the Executive Office

In an important step stressing the interest of the President and members of the Labor and Social Development Committee in the Senate on labor issues and the unions representing them, a delegation from the Committee headed by the Chairperson Ms. Hala Bseiso Lattouf and the membership of Mr. Samir Murad, Rapporteur of the Committee; Mr. Mohammed Jawad Hadid and Mrs. Fidaa Hommoud accompanied by a number of senior staff visited the headquarters of the General Federation of the Jordanian Trade Unions on 21 December 2016, where they were received by fellow Mazen Maaytah President of General Federation of the Jordanian Trade Unions and a number of members of the Executive Office (presidents of trade unions).

A number of fellows, members of the Executive Office; commented and addressed their observations to the Labour Committee. At the end of the meeting, the President of the General Federation of the Jordanian Trade Unions thanked the members of the Committee for their visit, stressing the importance of cooperation and the continuation of the meetings for the benefit of workers.

An Elapsed Year Distilled with Blood A New Year Carries Hope

Dr. Haider Rashid

The year that elapsed before the issuance of this magazine is a year not like other years…… A year which was going to be a happy one here in Jordan unless it was ended moistened with innocent pure blood with no fault of its owners. Terrorism and Extremism did not find an expression for their field defeats but to commit blind violence spread its effects on the world and did not differentiate in our homeland between a secure citizen and a soldier whose attitude is to protect his homeland, its people and a tourist who travelled thousands of miles to foresee history in its charming vestibule and corridors and came asking for warmth and safety here in Jordan, however the killers switched his dreams to death which he did not know that he will face in Karak Castle.

This extremism and killing which dresses the costume of religion and committed the most heinous crimes under its name supported by regional and international forces, some are sister countries; was created and supported by some political interests with a goal to bring certain regimes down and divide Arab nations into smaller states to achieve what has been preached and planning for many years to formulate a new Middle East in which Israel would be not only recognized as a key player but as a reference which can't be overcome its strategic interests in any way.

The elapsed year has passed on Jordanians away from terrorism which was about to destroy neighboring countries, except of some incidents here or there that opinions differ in their designation as individual wolves or sleeping cells. The passing year would have elapsed just like other years, but its bloody ends came different despite the wonderful popular uprising that stood in the face of terrorism and its strange phenomenon and the security reaction which did not allow this phenomenon to expand and produces serious repercussions, otherwise the consequences were more serious. The outlaws refused but to end it with the blood of innocent people and the anticipation manifestations which started to characterize our everyday life and dominated us in anticipation and caution on our sons and our homeland.

It is regrettable bloody elapsed year, however; here are our workers and our people looking for the future with great hope that this year will pass on our homeland and Arab nation and the world carrying the hope in getting rid of terrorism and subsiding its supporters wishing that they would learn from their mistakes and successive crimes, although I do not think so.